منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الحادية والثمانون بعد المائة

181 EX/5

١٨١م ت/٥

باريس، ٢٠٠٩/٣/٢٠
الأصل: انجليزي/فرنسي

البند **٥** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام عن متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة

الملخص

يرمي هذا التقرير إلى اطلاع أعضاء المجلس التنفيذي على التقدم المحرز في متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة.

فيما يخص الآثار المالية والإدارية المترتبة على مختلف أنشطة المتابعة الوارد ذكرها في هذه الوثيقة، والتي تتضمن بدرجات متفاوتة جوانب من هذه الآثار، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للأجزاء الثالث والسابع والثاني عشر والخامس عشر والسابع عشر.

لا يتطلب هذا التقرير اتخاذ أي قرار.

المحتويات

		الصفحة
أولاً –	**تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي تهم اليونسكو وحالة تنفيذ التوصيات الموافق عليها/المقبولة الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة** (متابعة تنفيذ القرار ١٢٩م ت/٣,٣,١ والقرار ١٢٩م ت/٧,٢)	١
ثانياً –	**التقرير المرحلي المنتظم عن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز** (متابعة تنفيذ القرار ١٧٤م ت/٦)	٥
ثالثاً –	**إعادة توجيه مكتب اليونسكو في برازيليا** (متابعة تنفيذ القرار ١٧٧م ت/٣٠ (ثانياً))	٧
رابعاً –	**إقامة المركز الدولي للمياه من أجل الأمن الغذائي التابع للبرنامج الهيدرولوجي الدولي في جامعة شارلز ستورت باستراليا كمركز من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو** (متابعة تنفيذ القرار ٣٤م/٢٧)	١٠
خامساً –	**تنفيذ القرار ٣٤م/٤٧ والقرار ١٨٠م ت/٥ (ثانياً) بشأن منحدر باب المغاربة في مدينة القدس القديمة** (متابعة تنفيذ القرار ٣٤م/٤٧، والقرار ١٨٠م ت/٥ (ثانياً))	١١
سادساً –	**التقدم المحرز في تنفيذ توصيات لجنة الاستعراض الشامل بشأن خطة تنفيذ برنامج اليونسكو في مجال العلوم** (متابعة تنفيذ القرار ٣٤م/٥٥)	١٢
سابعاً –	**تنفيذ القرار ٣٤م/٦٠ والقرار ١٨٠م ت/٤٣ بشأن برنامج شامل لتقديم دعم خاص لكوت ديفوار في مرحلة ما بعد النزاع في مجالات اختصاص اليونسكو** (متابعة تنفيذ القرار ٣٤م/٦٠ والقرار١٨٠م ت/٤٣)	١٣
ثامناً –	**تقرير مرحلي بشأن أوضاع التلاميذ والطلاب العراقيين اللاجئين في الجمهورية العربية السورية** (متابعة تنفيذ القرار ١٧٩م ت/٥ (ثالثاً))	٢٠
تاسعاً –	**المؤتمر الإقليمي بشأن "وسائل الإعلام والتعليم والثقافة في مجال حقوق الإنسان"** (متابعة تنفيذ القرار ١٧٩م ت/٨ (ثانياً))	٢٠
عاشراً –	**تنفيذ ومتابعة البرامج المشتركة بين القطاعات** (متابعة تنفيذ القرار ١٧٩م ت/١٦ (أولاً))	٢٢
حادي عشر –	**توسيع حدود الرصيف القاري الافريقي** (متابعة تنفيذ القرار ١٧٩م ت/١٦ (ثانياً))	٢٣
ثاني عشر –	**المعهد الإقليمي للدراسات العليا في مجال الإدارة المتكاملة للغابات والأراضي المدارية وجهود اليونسكو الرامية إلى تدريب الأخصائيين الافريقيين في مجال إدارة الغابات والموارد الطبيعية في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى** (متابعة تنفيذ القرار ١٧٩م ت/١٦ (ثالثاً))	٢٥
ثالث عشر –	**إسهام اليونسكو في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن حقوق الإنسان والتنوع الثقافي** (متابعة تنفيذ القرار ١٧٩م ت/٤٨)	٢٧

(متابعة تنفيذ القرار ١٧٩م ت/٤٨)

رابع عشر – **تقرير المدير العام عن إعداد مشروع إعلان مبادئ بشأن القطع الثقافية المنقولة من مواطنها من جراء الحرب العالمية الثانية** (متابعة تنفيذ القرار ١٨٠م ت/١٢) ٢٨

خامس عشر – **التدابير المتخذة تنفيذاً لتوصيات المراجع الخارجي للحسابات فيما يتعلق بمكتب الاستشراف** (متابعة تنفيذ القرارين ١٨٠م ت/٥٠ و١٨٠م ت/٥١) ٢٨

سادس عشر – **الحساب الخاص للصندوق الدولي لتعزيز اللغات والتعدد اللغوي وتأجيل النظر في النسخة المنقحة من النظام المالي للحساب** (متابعة تنفيذ القرار ١٨٠م ت/٥٥) ٢٩

سابع عشر – **اقتراحات ملموسة لتنفيذ برامج تتسم بطابع العمل الجامع للتخصصات والمشترك بين القطاعات بشأن أعمال رابندراناث طاغور وبابلو نيرودا وإيميه سيزير من أجل منظور عالمي يسوده الوئام** (متابعة تنفيذ القرار ١٨٠م ت/٥٨) ٢٩

أولاً – تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي تهم اليونسكو وحالة تنفيذ التوصيات الموافق عليها/المقبولة الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة

(متابعة تنفيذ القرار ١٢٩م ت/٣,٣,١ والقرار ١٦٩م ت/٧,٢)

١ – وفقاً للمادة ١١ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، يحيل المدير العام إلى المجلس التنفيذي التقارير التالية لوحدة التفتيش المشتركة للنظر فيها:

- مكاتب الاتصال في منظومة الأمم المتحدة؛ (JIU/REP/2007/10)؛
- استعراض التقدم الذي أحرزته مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تحقيق الغاية ٧ من الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (JIU/REP/2007/12)؛
- برامج الموظفين المهنيين المبتدئين/الخبراء المنتسبين المعاونين/الموظفين المهنيين المعاونين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2008/2).

٢ – ويرد أدناه ملخص لهذه التقارير. أما التقارير الكاملة فهي متاحة (بالإنجليزية والفرنسية) لمن يطلبها على العنوان http://www.unjiu.org.

٣ – كما دعا المجلس التنفيذي المدير العام (القرار ١٦٩م ت/٧,٢ والقرار ١٢٩م ت/٣,٣,١) إلى أن يقدم إليه تقريراً عن حالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويرد في ملحق هذه الوثيقة موجز لهذه التوصيات. ويمكن الاطلاع على التفاصيل المتعلقة بالتنفيذ وعلى تعليقات المدير العام على الإجراءات التي ستتخذ على موقع مرفق الإشراف الداخلي على الإنترنت[١].

مكاتب الاتصال في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2007/10)

٤ – يناقش التقرير الأدوار المختلفة لمكاتب الاتصال في منظومة الأمم المتحدة ويقترح معايير وتدابير لزيادة فعاليتها إلى أقصى حد ممكن.

٥ – تضطلع مكاتب الاتصال بالوظيفة الأساسية العامة للتمثيل وهي تشبه في ذلك البعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء، فتعزز مصالح المنظمة الأم من خلال إقامة الشراكات. وقد تطورت هذه الوظيفة العامة على مر السنين فأصبحت مكاتب الاتصال مختلفة في أحجامها وفي هياكل ملاكاتها الوظيفية، وأساليبها وتمويلها وتأثيرها السياسي على الساحة الدولية.

٦ – وتشمل وظيفة التمثيل الإعلام، والدعوة، وجمع الأموال، وتنفيذ المشاريع والبرامج، وبناء القدرات. وقد ذكرت وحدة التفتيش المشتركة أن مكاتب الاتصال التابعة لمختلف وكالات الأمم المتحدة قامت، خلال

(١) http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=21622&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

السنوات الأخيرة، بدور في عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة وأعطت لهذه العملية أهمية متقدمة على وظائفها الأخرى.

٧ – ويتضمن التقرير سبع توصيات لتحسين فعالية مكاتب الاتصال وكفاءتها. وهذه التوصيات موجهة إلى الرؤساء التنفيذيين والهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٨ – و يرحب المدير العام بالتقرير وبما جاء فيه من توصيات. وتقوم الدوائر المسؤولة في اليونسكو بصياغة خطط عمل، وسيجري تحديث هذه الخطط وحالة التنفيذ الخاصة بها بصورة دورية على موقع مرفق الإشراف الداخلي على الإنترنت وتقدم في شكل مختصر إلى المجلس التنفيذي.

استعراض التقدم الذي أحرزته مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تحقيق الغاية ٧ من الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (JIU/REP/2007/12)

٩ – الغرض من التقرير هو تقييم التقدم المحرز في تحقيق الغاية ٧ من الهدف ٦ وهو وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥، وتقديم تقييم موضوعي للدول الأعضاء عن كفاءة وفعالية السياسات والبرامج المتبعة.

١٠– يخلص التقرير إلى أن مهام برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز الذي أنشئ في عام ١٩٩٤ أصبحت ضعيفة وقديمة، مما يحول دون أن يعمل البرنامج بكفاءة. ويبرز التقرير أيضاً أن ارتفاع عدد المنظمات الراعية للبرنامج، وهو حاليا عشر منظمات (بما فيها اليونسكو) يخلق ازدواجا في الأنشطة والتباسا بين الأطراف المعنية على المستوى القطري فيما يتعلق بتقسيم العمل. فهيكل الإدارة المؤلف من مجلس تنسيق البرنامج ولجنة المنظمات الراعية ليس له سوى سلطة محدودة على المنظمات المشاركة في الرعاية. كما يقدم التقرير تحليلا للمشاكل على المستوى القطري، سواء في استجابة منظومة الأمم المتحدة أو في قدرات وهياكل الدول الأعضاء.

١١– وقد أعد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز والمنظمات العشر الراعية له، بما فيها اليونسكو، استجابة مشتركة لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة أعربت فيها هذه الجهات عن شواغل فيما يتعلق بدقة بعض محتويات الاستعراض وبالتحليلات والتوصيات الواردة فيه. وفي مرحلة الصياغة، قدم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز والمنظمات المشتركة في رعايته تعليقات، ولكن الكثير من تلك التعليقات لم يظهر في التقرير النهائي. وأشار البرنامج المشترك والمنظمات المشاركة في رعايته إلى أن هناك عددا من التوصيات التي تخرج عن نطاق سيطرة منظومة الأمم المتحدة (التوصية ٤، مثلا)، كما أن بعض التوصيات تتعارض مع هياكل إدارة مختلف المنظمات المشاركة في الرعاية ومع مهام هذه المنظمات، ومن ثم، فإن تنفيذها يكون صعبا للغاية (التوصية ٢، مثلا).

١٢– ويتضمن التقرير ١١ توصية، منها توصيتان موجهتان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتوصية واحدة موجهة إلى الأمين العام. ومن التوصيات الثماني الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين وأمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز والمنظمات الراعية، هناك أربع توصيات تشكل بالفعل جزءاً لا يتجزأ من عمل المنظمات الراعية، وتعتبر بذلك توصيات منفذة. أما التوصيات الأربع المتبقية، فإن البرنامج المشترك

والمنظمات المشاركة في الرعاية تتابع المسائل وتصوغ خطط عمل لتنفيذها. وسيجري تحديث هذه الخطط وكذلك حالة تنفيذ التوصيات بصورة دورية على موقع مرفق الإشراف الداخلي على الإنترنت وستقدم في شكل مختصر إلى المجلس التنفيذي.

برامج الموظفين المهنيين المبتدئين/الخبراء المنتسبين/الموظفين المهنيين المعاونين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2008/2)

١٣- يقدم هذا التقرير تقييما شاملا للحالة الراهنة لبرامج الموظفين المهنيين المبتدئين/الخبراء المنتسبين/الموظفين المهنيين المعاونين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك أسس هذه البرامج وقواعدها ونظمها التشريعية وممارستها العملية، وأهميتها، وفاعليتها وتأثيرها.

١٤- ويخلص التقرير إلى أن الأساس القانوني للبرنامج، وهو قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨٤٩ (د-٣٢) المؤرخ في ٤ آب/أغسطس ١٩٦١، يحتاج إلى تعديل لكي يتواءم مع التغير الذي طرأ على واقع أنشطة التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة. ويشير التقرير أيضاً إلى ضرورة تنقيح الأغراض والمبادئ التوجيهية لعمليات التعيين في إطار برنامج الموظفين المهنيين المبتدئين/الخبراء المنتسبين/الموظفين المهنيين المعاونين ولتمويل البرامج. ويبرز التقرير انخفاض عدد الخبراء المشاركين من البلدان النامية لأن البرامج في معظم الأحوال لا تتاح إلا لرعايا البلد المانح.

١٥- ويشير التقرير كذلك إلى ضعف تقييم تلك البرامج. ويوصي التقرير بمتابعة التطور الوظيفي لمن أتموا برامج الموظفين المهنيين المبتدئين/الخبراء المنتسبين/الموظفين المهنيين المعاونين قبل ذلك وإلى زيادة التعاون فيما بين دوائر تعيين الموظفين المهنيين المبتدئين لتحسين الاستفادة منهم بعد تعيينهم.

١٦- ويقدم التقرير تسع توصيات، منها ثلاث توصيات موجهة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأربع توصيات إلى الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

١٧- ويرحب المدير العام بالتقرير وبما جاء فيه من توصيات. وتقوم الإدارة المسؤولة في اليونسكو حاليا بصياغة خطط عمل لمعالجة التوصيات الأربع الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وسوف تحدث هذه الخطط مع حالة التنفيذ بصورة دورية على الموقع الشبكي لمرفق الإشراف الداخلي على الإنترنت وستقدم صورة مختصرة منها إلى المجلس التنفيذي.

الملحق

يرد أدناه موجز لحالة التوصيات الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين أو الهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. أما تفاصيل التوصيات والإجراءات والتواريخ المتوقعة للإنجاز فهي متاحة على موقع مرفق الإشراف الداخلي على الإنترنت.

الرقم	عنوان التقرير	رمز التقرير	فتح في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	أغلق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	فتح في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
١	استعراض سلسلة التقارير عن الإدارة من أجل النتائج في منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2004/5	١	١	٠
٢	ممارسات الشراء داخل منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2004/9	١	٠	١
٣	المواءمة بين أوضاع السفر في كامل منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2004/10	٢	٢	٠
٤	بعض التدابير المقترحة لتحسين الأداء العام لمنظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري	JIU/REP/2005/2	٣	١	٢
٥	تدابير إضافية لتعزيز دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	JIU/REP/2005/8	٢	٢	٠
٦	ثغرات الرقابة في منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2006/2	٥	٢	٣
٧	استعراض ثان لتنفيذ اتفاقات المقار التي أبرمتها المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2006/4	٣	٢	١
٨	التبرعات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأثرها على استراتيجيات تنفيذ البرامج وتعبئة الموارد	JIU/REP/2007/1	١	٠	١
٩	التغطية الطبية لموظفي منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2007/2	١	٠	١
١٠	الهيكل العمري للموارد البشرية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2007/4	٢	٢	٠
	المجموع		**٢١**	**١٢**	**٩**

ثانياً – التقرير المرحلي المنتظم عن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز
(متابعة تنفيذ القرار ١٧٤م ت/٦)

١٨– قامت اليونسكو، بصفتها إحدى المنظمات الراعية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز بإدارة ١٠,٦ ملايين من دولارات الولايات المتحدة من أموال الميزانية وخطة العمل الموحدتين للبرنامج في عامي ٢٠٠٨–٢٠٠٩. وتشارك اليونسكو مشاركة كاملة في عمليات البرنامج المشترك وإجراءاته، بما في ذلك المشاركة في اجتماعات لجنة المنظمات الراعية والمنسقين العالميين المشاركين في رعاية الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز، ومجلس تنسيق البرنامج. وتتم المعاملة بالمثل، على سبيل المثال مع بيتر بيوت، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز والذي تقاعد في نهاية عام ٢٠٠٨، بالمشاركة في اجتماعات اليونسكو الإعلامية للوفود الدائمة في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وقد شارك المدير التنفيذي الجديد للبرنامج المشترك، مايكل سيديبي، بصفة نائب المدير التنفيذي للبرنامج المشترك في ٣ اجتماعات لليونسكو: رئاسة جلسة في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإيدز لعام ٢٠٠٨ تحت عنوان "التغلب على العوائق من أجل تثقيف الشباب عن الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية"؛ وكأحد أهم المتحدثين في اجتماع مائدة مستديرة عقد تحت عنوان "معرفة القراءة والكتابة والصحة" في باريس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وكأحد أهم المتحدثين في الاجتماع الذي عقد في خريف ٢٠٠٨ لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز ونسقته اليونسكو. وعقد فريق العمل المشترك بين الوكالات المعنية بالتعليم عددا من الاجتماعات في تايلاند وكينيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتناول فيها قضايا متنوعة مثل التثقيف المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في ظروف الطوارئ، ودور التعليم في الأوبئة المركزة، ونوع الجنس.

١٩– وتسهم اليونسكو في التقييم المستقل الثاني الذي يجرى حاليا لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز (للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٨). وفي إطار استراتيجية وخطة عمل البرنامج المتعلقتين بالإيدز، أسهمت المنظمة في استعراض الأقران الوطني في غرينادا، ولاتفيا، وليتوانيا، وموريشيوس، ومنغوليا، وجنوب السودان، وسانت كيتس ونيفيس، وزامبيا. وإضافة إلى ذلك، ظهرت على الصفحة الأولى لموقع البرنامج المشترك على الإنترنت رزم موارد عن المبادرة العالمية بشأن فيروس/مرض الإيدز (EDUCAIDS)، وتقرير عن الاحتياجات التعليمية لمن تثبت التحاليل أنهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، مما يعكس زيادة التعاون في هذا المجال.

٢٠– ويتجلى الاهتمام الذي يعطى للتعليم في استراتيجية اليونسكو للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (التي نقحت في عام ٢٠٠٧) في الدور المحوري الذي أعطي للمبادرة العالمية بشأن فيروس/مرض الإيدز والتعليم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز (**EDUCAIDS**). وتقوم المبادرة، تحت قيادة اليونسكو، بتوفير الدعم من أجل تنفيذ استجابات وطنية شاملة من قطاع التعليم إزاء الإيدز. وبعد أن استهلت المبادرة في عام ٢٠٠٤، أصبحت تعمل حاليا في أكثر من ٥٠ بلدا. وقد جمع إطار عمل المبادرة، الذي يوفر إرشادات شاملة لكيفية صياغة استجابات مناسبة على الصعيد القطري ومواد تقنية أخرى في رزمة موارد وحيدة. وحتى الآن، وزع أكثر من ٢٥٠٠ نسخة من رزمة الموارد للمبادرة العالمية على المكاتب الميدانية ووزارات التربية والشركاء على الصعيد العالمي.

٢١- وقد كلفت اليونسكو إحدى الجهات بإجراء تقييم خارجي للمبادرة العالمية بدءاً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وتبرز الاستنتاجات الأولية الدور المحوري الذي تقوم به اليونسكو في حشد الشركاء والترويج للاستجابات الشاملة لقطاع التربية على المستوى القطري، والإنجازات الهامة التي تعزى إلى اليونسكو والمبادرة العالمية في بعض البلدان والمناطق الأشد تأثراً بالوباء.

٢٢- ولتعزيز قدرة اليونسكو على الاستجابة للدول الأعضاء، نظمت سبع **حلقات عمل دون إقليمية لبناء القدرات** في ٣٩ بلداً في افريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادي، ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. ومكّنت هذه الحلقات المشاركين من تحقيق ما يلي: تحسين فهمهم للمبادرة العالمية المذكورة؛ وتحديد الأنشطة ذات الأولوية على الصعيد القطري من أجل تشجيع الاستجابات الشاملة من قطاع التعليم لفيروس ومرض الإيدز، والتعرف على الاحتياجات المطلوبة من الدعم التقني. كما استضافت اليونسكو مشاورتين تقنيتين (عن المعلمين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وعن الرعاية والدعم المتمحورين حول المدرسة، بالتعاون مع وزارات التربية، والمجتمع المدني، والمعاهد البحثية، والأمم المتحدة، وغير ذلك من الأطراف المعنية الرئيسية من ١٣ بلداً في شرق افريقيا والجنوب الافريقي، وأعدوا وثيقتين توجيهيتين عن هذه المسائل. ويقوم أربعة من المستشارين الإقليميين الجدد في مجال فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بدور رئيسي في أعمال البرمجة، وفي إيصال دور اليونسكو وإسهامه إلى الاستجابات الوطنية للإيدز؛ وفي تعبئة الموارد؛ وفي مساندة الزملاء والشركاء الوطنيين. وأخيرا يقوم **برنامج اليونسكو المشترك بين القطاعات المعني بفيروس ومرض الإيدز** بتوفير آلية للاستفادة من عناصر القوة في جميع قطاعاته لكفالة تحقيق استجابة تتسم بالتنسيق والتآزر في مواجهة وباء الإيدز.

٢٣- وتواصل اليونسكو أيضاً بناء المعارف والقدرات من خلال بوابة إلكترونية منقحة ومستكملة عن الإيدز على شبكة الإنترنت. كما اتحدت مراكز الموارد القائمة التابعة لليونسكو والعاملة في مجال التثقيف وعلاقته بفيروس ومرض الإيدز لتضطلع بدور مركز لتبادل المعلومات فيما يخص التثقيف في مجال فيروس ومرض الإيدز وأصبحت تتضمن حاليا أكثر من ٠٠٠ ٤ مورد. كما أنتجت اليونسكو مكتبتها الثانية في مجال فيروس ومرض الإيدز، وهي أقراص مدمجة مقروءة بالليزر تتضمن ١٨٠ مورداً عن فيروس ومرض الإيدز. وخلال فترة العامين، قامت اليونسكو بتوزيع أكثر من ٠٠٠ ٢٦ نسخة من المنشورات و ٠٠٠ ٧ من الأقراص المدمجة المقروءة بالليزر، المتاحة بلغات عديدة، عن مواضيع تراوحت بين تعليم الفتيات والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وذلك لتلبية احتياجات المعلمين الذين ثبت أنهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية.

٢٤- وفي عام ٢٠٠٧، استهلت اليونسكو برنامجاً عن **التعليم في مجال الجنس، والعلاقات وفيروس نقص المناعة البشرية/الأمراض المنقولة جنسياً**، بدعم من الفريق الاستشاري العالمي المؤلف من ثمانية خبراء دوليين. ويقوم البرنامج، بالتعاون مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية، ووزراء التربية ومنظمات المجتمع المدني، بصياغة مشروع مبادئ توجيهية دولية عن التعليم في مجال الجنس والعلاقات وفيروس نقص المناعة البشرية/الأمراض المنقولة جنسياً. وسوف يجري اعتماد هذه المبادئ واختبارها في ٦ بلدان على الأقل ثم نشرها لتوزيعها ثم تطويعها في نهاية الأمر لكي تتلاءم مع المستويين الإقليمي والقطري بحلول نهاية عام ٢٠٠٩.

٢٥- وقامت اليونسكو والمنظمات الأخرى المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز أيضاً بتنظيم أول اجتماع لوزراء التربية والصحة من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي من أجل تحديد استراتيجيات لتعزيز الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وأدى اجتماع القمة هذا إلى توقيع إعلان تاريخي تضمن تعهدا بتوفير تعليم جنسي شامل كجزء من المناهج الدراسية في المنطقة. وستدعم اليونسكو وشركاؤها تحقيق هذه الالتزامات على المستوى القطري، بما في ذلك من خلال هذا البرنامج.

ثالثاً – إعادة توجيه مكتب اليونسكو في برازيليا (متابعة تنفيذ القرار ١٧٧م ت/٣٠ (ثانياً))

٢٦- يقدم المدير العام بانتظام تقارير إلى المجلس التنفيذي عن التقدم المحرز في إعادة توجيه مكتب اليونسكو في برازيليا التي بدئت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (الوثائق ١٧٤م ت/٢١ و١٧٥م ت/٢٤ و١٧٥م ت/إعلام ٦ و١٧٦م ت/٥ البند "سادساً" و١٧٧م ت/٣٠). كما قدمت تقارير إلى المراجع الخارجي للحسابات (١٧٧م ت/٥٤ و١٧٩م ت/٣١ الجزء الثالث).

٢٧- عملاً بالقرار ١٧٧م ت/٣٠، الذي دعا فيه المجلس التنفيذي المدير العام إلى "الاستمرار في إبلاغه بشأن أي مسألة هامة تتعلق بمكتب اليونسكو في برازيليا وذلك ضمن تقريره العام الذي يقدمه في إطار البند ٥"، ويقدم هذا التقرير بغرض اطلاع المجلس التنفيذي على أهم أوجه التقدم التي أحرزت.

المسائل المتعلقة بالتنظيم والإدارة

٢٨- اعتباراً من ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩، تم إدماج ربط مكتب اليونسكو في برازيليا في نظام المالية والميزانية (فابس) الذي أصبح يعمل بصورة كاملة في المكتب. وجاء هذا الإنجاز الكبير تتويجا للجهود المتضافرة والمكثفة لفريق كبير من مكتب اليونسكو في برازيليا والدوائر المركزية في المقر، تحت إشراف لجنة توجيهية برئاسة المراقب المالي، وباستثمارات إجمالية بلغت مليون دولار أمريكي من إيرادات حساب النفقات العامة لأموال الودائع التابع لمكتب اليونسكو في برازيليا. وعلى الرغم من أن مشروع تطبيق نظام المالية والميزانية في مكتب اليونسكو في برازيليا، الذي استهل في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، كان من المتوقع أن ينجز في غضون سنة واحدة، فقد توقف تنفيذه لعدة أشهر بسبب التحديث التقني لنظام المالية والميزانية. وتجدر الإشارة إلى أن نظام الإدارة المالية الداخلي (SICOF) كان يمثل مشكلة كبيرة تحول دون امتثال المكتب لعدد من التوصيات التي صاغها مراجعو الحسابات في السنوات الأخيرة بشأن ميزانية المكتب وشؤونه المالية والإدماج التام لحسابات مكتب اليونسكو في برازيليا في نظام المالية والميزانية يسهل الرقابة الآنية على جميع عملياته، التي أصبحت تماثل الرقابة على سائر الوحدات التابعة للأمانة، في أنها تخضع الآن للضوابط التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من النظام بما في ذلك الكثير من الضوابط التي أوصى بها مرفق الإشراف الداخلي والمراجع الخارجي للحسابات من أجل تحسين إدارة الميزانية والإدارة المالية في مكتب برازيليا.

٢٩- ثمة إنجاز كبير آخر يستجيب أيضاً لعدد من التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات يتمثل في إتمام استعراض الموارد البشرية في المكتب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويهدف هذا المشروع الذي اضطلع به المكتب بتوجيه من مدير إدارة الموارد البشرية وفريق من الدوائر المركزية المعنية على مدى ١٨ شهرا، إلى تحديد هيكل مستدام للوظائف الأساسية التي تلبي احتياجات المكتب فيما يتصل بتوجهه الاستراتيجي

الجديد. كما يمثل تقليص عدد العقود الخطرة أحد الشواغل الرئيسية لهذه العملية. وتم وضع توصيف جديد للوظائف وتصنيفها، وصممت خطة للتنفيذ التدريجي لضمان حدوث تحول سلس يراعي تطور إيرادات حساب النفقات العامة لأموال الودائع ويحافظ على قدرته التشغيلية.

٣٠- وتصدى مكتب اليونسكو في برازيليا أيضاً للشواغل التي أثارتها عمليات المراجعة الداخلية والخارجية الأخيرة بشأن السفر. فقد عززت الرقابة على إدارة السفر، وفي حين أتم المنسق المقيم، نيابة عن فريق الأمم المتحدة القطري، عملية جديدة لاستدراج عطاءات من أجل اختيار متعهد وحيد للسفر لمنظومة الأمم المتحدة في البرازيل، لاتزال هذه العملية تنتظر القرار النهائي للجنة العطاءات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما أحرز تقدم في الهيكل الأساسي لتكنولوجيا المعلومات في المكتب، بعد تلبية الجزء الأكبر من متطلبات التحديث في عام ٢٠٠٨، مما أتاح تزويد المكتب بأساس راسخ في مجال تكنولوجيا المعلومات.

٣١- وأعد في عام ٢٠٠٨ دليل إداري جديد لمكتب اليونسكو في برازيليا سيصدر خلال الفصل الأول من عام ٢٠٠٩ بعد الحصول على موافقة المسؤولين المعنيين في المقر. وعلاوة على ذلك، بدأ المكتب في حزيران/يونيو ٢٠٠٨ أول دليل لإدارة المكاتب الفرعية، يوضح الإجراءات الإدارية والبرنامجية والمؤسسية.

٣٢- وأخيراً، وتماشياً مع استراتيجية اليونسكو لتحقيق اللامركزية في البرازيل التي استدعت إجراء تقييم بعد سنتين من التنفيذ (الوثيقة المرجعية ١٧٥م ت/إعلام ٦، وقد أنجزت الاختصاصات والجدول الزمني للتقييم بالاشتراك بين المكتب ومرفق الإشراف الداخلي في أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٩. ويتوقع أن يكتمل التقييم خلال ٤ أشهر من انتهاء العملية الحالية لاختيار خبراء التقييم التي سيقوم برصد ما تحرزه من تقدم فريق مرجعي للتقييم مؤلف من مجموعة موظفين من المكتب ومرفق الإشراف الداخلي والوحدات الأخرى المعنية في المقر.

المسائل البرنامجية

٣٣- في عام ٢٠٠٨، تم التوقيع على ثمانية مشاريع جديدة متسقة مع الإطار الاستراتيجي لعمليات اليونسكو في البرازيل قيمتها ٤١,٤ مليون دولار أمريكي، وهناك سبعة مشاريع أخرى لديها فرص مؤاتية لأن تتم الموافقة عليها رسمياً في المستقبل القريب. وتتألف الحافظة الحالية للمكاتب من ٥١ مشروعا تمول من خارج الميزانية وتظهر تزايداً في الشراكات مع القطاع الخاص (٤ مشاريع) ومشاريع عامة ومشاريع للبلديات (١٢ مشروعاً) تبلغ قيمتها مجتمعة ٣٠٪. وتجدر الإشارة إلى أن جميع المشاريع الصحية الخارجة عن نطاق اختصاص اليونسكو قد أنجزت في مواعيدها في نهاية عام ٢٠٠٨، باستثناء مشروعين وافق المدير العام على منحهما تمديدا استثنائيا وأخيرا لمدة سنة تنتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، استجابة لطلب ملح من السلطات الوطنية ومن أجل تجنب المساس بإكمال البرامج الوطنية الرئيسية ذات الصلة.

٣٤- ويركز مكتب اليونسكو في برازيليا جهوده على تعزيز الروابط الاستراتيجية بين أنشطة البرنامج الخارجة عن الميزانية والبرامج التي تمول من الميزانية العادية. وفي هذا الصدد، أسهم المكتب إسهاماً فاعلاً في وضع *أنشطة البرامج الإضافية المستهدفة/المتوخاة الخارجة عن الميزانية* واستخدامها كأداة جوهرية

لضمان تماسك برنامجي واسع. كما وضع المكتب استراتيجية اليونسكو لدعم التعليم على المستوى الوطني في البرازيل، من خلال نهج تشاركي تجرى فيه مشاورات مع وزارة التربية والشركاء على مستوى الدولة ومستوى البلديات. كما بدأ العمل داخليا في وضع وثيقة اليونسكو للبرمجة القطرية التي سيتم تطويرها أيضاً بعد الحوار الدائر حاليا مع القطاعات البرنامجية في المقر، من خلال عملية تشاورية مع الأطراف المعنية. ويتوقع أن تستكمل وثيقة اليونسكو للبرمجة القطرية في منتصف عام ٢٠٠٩ وسوف تسهم في تحديد الاتجاه الاستراتيجي للمكتب خلال عامي٢٠١٠–٢٠١١، على النحو الذي أوصى به المراجع الخارجي للحسابات.

٣٥– كما شهد عام ٢٠٠٨ تقدما كبيرا فيما يتعلق بالشراكات بين اليونسكو وشبكة التلفزيون البرازيلية [TV Globo]. وقد وقع في تموز/يوليو اتفاق شراكة جديد مدته ست سنوات في المقر، وضعت بمقتضاه شروط تعاون مناسبة للطرفين كليهما لمباشرة تنفيذ مشروع Criança Esperança بضوابط معززة.

٣٦– وأحرز مكتب اليونسكو في برازيليا تقدما كبيرا في مجال جودة المشاريع وإنجازها والإشراف عليها. وقد وضعت خطة على مستوى المكتب لإشراك الموظفين في التطبيق المنهجي لنهج الإدارة المستندة إلى النتائج ولوظيفة الرصد والتقييم وهي تعمل الآن بصورة كاملة. وترجمت المبادئ التوجيهية للإدارة المستندة إلى النتائج وللرصد والتقييم التي أعدها مكتب التخطيط الاستراتيجي ومرفق الإشراف الداخلي إلى اللغة البرتغالية لكي يستخدمها موظفو المشروع. واستفاد موظفو المشروع الذين يعملون في برازيليا من التدريب أثناء العمل ("التعلّم من خلال الممارسة") تحت إشراف أحد المتخصصين في الرصد والتقييم، بينما تلقى العاملون في المكاتب الفرعية تدريبا هيكليا.

التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري

٣٧– لا يزال مكتب اليونسكو في برازيليا ملتزما تماما بالانضمام إلى مبادرات الأمم المتحدة في البرازيل وهو يضطلع بدور متعاظم الفعالية داخل فريق الأمم المتحدة القطري ويعمل المكتب كمنسق لاستعراض إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في البرازيل (إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ٢٠٠٧–٢٠١١). وفي عام ٢٠٠٨، واصل مدير مكتب اليونسكو في برازيليا قيادة فريق الأمم المتحدة للاتصالات (عهد إليه بهذه المسؤولية منذ عام ٢٠٠٧) وهو يترأس فريق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز في عام ٢٠٠٩. كما يشارك المكتب في مشروعين مشتركين بين الوكالات تابعين لفريق الأمم المتحدة القطري قائمين حاليا. وبلغ أحد هذين المشروعين حاليا مرحلة التنفيذ الفعلي، وهو يركز على الأمن البشري ودرء العنف في سان باولو وتموله اليابان من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المعني بالأمن، وتضطلع اليونسكو بدور الوكالة الرائدة للمشروع بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. المشروع الثاني، الذي يعنى بدرء العنف وتعزيز المواطنة في المجتمعات البرازيلية، يجري وضعه حاليا وسيمول من صندوق إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا (في إطار النافذة المواضيعية لدرء النزاعات وبناء السلام) وذلك بعد اعتماد الفكرة الأولية التي شارك في تقديمها كل من اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

رابعاً – إقامة المركز الدولي للمياه من أجل الأمن الغذائي التابع للبرنامج الهيدرولوجي الدولي في جامعة شارلز ستورت باستراليا كمركز من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو

(متابعة تنفيذ القرار ٣٤م ت/٢٧)

٣٨– درس المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي إبان دورته السابعة عشرة (تموز/يوليو ٢٠٠٦) الاقتراح الخاص بإنشاء مركز دولي للمياه من أجل الأمن الغذائي في استراليا واعتمد القرار ١٧,٣ لإنشاء المركز المقترح كإسهام مهم في تحقيق أهداف البرنامج الهيدرولوجي الدولي. كما طلب مجلس البرنامج مساعدة الأمانة في إعداد الوثيقة التي ستقدم إلى الهيئتين الرئاسيتين لليونسكو.

٣٩– في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، قدمت حكومة استراليا رسمياً، من خلال وفدها الدائم، اقتراحاً تفصيلياً لإنشاء مركز دولي للمياه من أجل الأمن الغذائي في استراليا. وسيتخصص المركز في المواضيع المتصلة بإدارة موارد المياه من أجل الحد من الفقر مع الحفاظ على البيئة من خلال البحوث والتعليم والتدريب وتقديم الدعم إلى البلدان في هذا الشأن.

٤٠– وبناء على طلب من استراليا، أوفدت بعثة تابعة لليونسكو إلى استراليا في أيار/مايو ٢٠٠٧ للنظر في جدوى إنشاء المركز الدولي المقترح.

٤١– ووافق المؤتمر العام في دورته الرابعة والثلاثين على إنشاء هذا المركز من خلال القرار ٣٤م/٢٧ وفوض إلى المجلس التنفيذي مسؤولية اعتماد أحكام الترتيبات التعاقدية اللازمة واتخاذ القرار النهائي القاضي بمنح المدير العام الإذن بتوقيع اتفاق بين اليونسكو وحكومة استراليا. عندئذ طلبت استراليا تأجيل توقيع الاتفاق بسبب قرب موعد الانتخابات.

٤٢– وفي رسالة حديثة (١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)، أشارت المندوبة الدائمة لاستراليا إلى أن مشروع اتفاق إنشاء مركز من الفئة ٢ في جامعة شارلز ستورت الذي قدم في الدورة السابعة والسبعين بعد المائة للمجلس التنفيذي تم التفاوض عليه بصورة مباشرة بين اليونسكو وجامعة شارلز ستورت. وأشارت أيضاً إلى أنه نظراً لأن الحكومة الأسترالية لم تكن طرفاً مباشراً في المفاوضات المتعلقة بمشروع الوثيقة، فإنها ليست في وضع يسمح بتوقيعه. وأوضحت المندوبة الاسترالية أيضاً أن أي اتفاق بين اليونسكو وحكومة استراليا لإنشاء مركز من الفئة ٢ سيمثل اتفاقا بمستوى معاهدة وقد يستغرق بعض الوقت. ومن ثم، فإن حكومة استراليا لا تستطيع في الوقت الراهن توقيع الاتفاق مع اليونسكو. وفي ضوء هذه الخلفية تقوم إدارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية حاليا بالعمليات المحلية اللازمة للتشاور مع الإدارات الأخرى المعنية بشأن تحديد أفضل نهج للمضي قدماً في إنشاء المركز المقترح من الفئة ٢.

٤٣– وقد وردت معلومات مماثلة من جامعة شارلز ستورت باستراليا. كما أن هناك تغيرا في ظروف المنظمات الشريكة (منظمة الكومنولث للبحوث العلمية والصناعية وجامعة شارلز ستورت) التي اقترحت إنشاء هذا المركز ولا يوجد اتفاق واضح فيما بين هذه المنظمات ولا مع الحكومة الجديدة في استراليا.

٤٤– وفي ضوء التطورات المشار إليها أصبحت دراسة الجدوى السابقة ومشروع الموافقة السابقة غير ملائمين. وسيلزم إجراء دراسة جدوى جديدة للتأكد من أن المركز المقترح متفق مع المبادئ التوجيهية والمعايير المعتمدة للمعاهد والمراكز من الفئة ٢ كما هو مبين في القرار ٣٣م/٩٠.

٤٥- وعلى ذلك، يمكن حذف هذا البند من جدول أعمال المجلس التنفيذي لحين ظهور اتجاه واضح من حكومة استراليا بشأن المضي في المشروع.

خامساً – تنفيذ القرار ٣٤م/٤٧ والقرار ١٨٠م ت/٥ (ثانياً) بشأن منحدر باب المغاربة في مدينة القدس القديمة (متابعة تنفيذ القرار ٣٤م/٤٧ والقرار ١٨٠م ت/٥ (ثانياً))

٤٦- عرضت الأمانة في تقاريرها السابقة الإجراء الذي اتخذ على سبيل متابعة القرار ١٧٦م ت في الجلسة العامة الاستثنائية والقرار 31 COM 7A.18 الذي اعتمدته لجنة التراث العالمي في دورتها الحادية والثلاثين (كرايستشيرتش، نيوزيلندا، تموز/يوليو ٢٠٠٧)، والذي طلبت فيه من "مركز التراث العالمي أن ييسر عقد لقاء مهني على المستوى التقني بين الخبراء الإسرائيليين والخبراء الأردنيين وخبراء في دائرة الأوقاف الإسلامية، من أجل مناقشة المقترحات التفصيلية المتعلقة بالتصميم النهائي المقترح لمنحدر باب المغاربة، قبل اتخاذ أي قرار نهائي في هذا الصدد". وبناء على ذلك، عقد اجتماعان مهنيان في القدس في ٣١ كانون الثاني/يناير و٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨ بين الخبراء الإسرائيليين والخبراء الأردنيين (ومن بينهم خبراء دائرة الأوقاف الإسلامية).

٤٧- وطبقت على القدس فيما يتعلق بمنحدر باب المغاربة آلية "الرصد المعزز" التي طلب تطبيقها كل من المجلس التنفيذي في دورته السادسة والسبعين بعد المائة (القرار ١٧٦م ت الجلسة العامة الاستثنائية) ولجنة التراث العالمي في دورتها الحادية والثلاثين (القراران 31 COM 5.2 و31 COM 7A.18). وأعد مركز التراث العالمي في هذا الشأن خمسة تقارير رصد وأحالها إلى الأطراف المعنية وإلى أعضاء لجنة التراث العالمي.

٤٨- وفي الدورة الثانية والثلاثين (٢-١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٨) التي عقدت في مدينة كيبيك، اتخذت لجنة التراث العالمي بتوافق الآراء دون مناقشة القرار 32 COM 7A.18 (الملحق بالوثيقة ١٨٠م ت/١٠). وفيما يتعلق بمنحدر باب المغاربة، طلب القرار من مركز التراث العالمي أن يواصل تطبيق آلية الرصد المعزز (كل ثلاثة أشهر على الأقل)، إلى حين انعقاد الدورة الثالثة والثلاثين للجنة التراث العالمي في عام ٢٠٠٩، وطلب من السلطات الإسرائيلية "أن تواصل التعاون القائم مع جميع الأطراف المعنية، وبخاصة مع الخبراء الأردنيين وخبراء دائرة الأوقاف الإسلامية"، كما طلب من مركز التراث العالمي أن "ينظم اجتماعاً للمتابعة التقنية في الموقع تشارك فيه جميع الأطراف المعنية من أجل تبادل المزيد من المعلومات بغية التمكن من النظر في جميع الإسهامات اللازمة".

٤٩- وفي الدورة الثمانين بعد المائة، اعتمد المجلس التنفيذي القرار ١٨٠م ت/٥ ضميمة ٣ معدلة الذي كرر فيه ما طلبته لجنة التراث العالمي في القرار 32 COM 7A.18، الذي اعتمدته في دورتها الثانية والثلاثين، وهو أن "تواصل السلطات الإسرائيلية التعاون القائم مع جميع الأطراف المعنية، وبخاصة مع الخبراء الأردنيين وخبراء دائرة الأوقاف الإسلامية، وأن ينظم مركز التراث العالمي اجتماعاً للمتابعة التقنية في الموقع تشارك فيه جميع الأطراف المعنية من أجل تبادل المزيد من المعلومات بغية التمكن من النظر في جميع الإسهامات اللازمة".

٥٠- وقام مركز التراث العالمي بإجراء المشاورات اللازمة واتفقت جميع الأطراف المعنية على أن يكون تاريخ عقد الاجتماع هو ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وجه الوفد الدائم للأردن رسالة تفيد بأن الحكومة الأردنية تطلب تأجيل الاجتماع المعتزم "إلى تاريخ يكون بإمكانها فيه أن تحضر خبراءها ومعداتها إلى الموقع لكي يتسنى أخذ القياسات الملائمة، اللازمة لوضع تصميم المشروع في صورته النهائية". كما أبلغت الرسالة مركز التراث العالمي بأن "الحكومة الأردنية على اتصال بالحكومة الإسرائيلية للعمل على تيسير تلك المهمة" وأن "أي اجتماع آخر ينبغي بالتالي [...] عقده بعد إنجاز التصميم الأردني النهائي". لذلك تم تأجيل عقد اجتماع المتابعة.

٥١- ويجري إعداد تقرير الرصد المعزز السادس الذي طلبته لجنة التراث العالمي وسيتم توزيعه قريبا على أعضاء لجنة التراث العالمي.

٥٢- ووفقاً لما ستسفر عنه تطورات الحالة فيما يتصل بهذه المسألة، فإن المدير العام على استعداد لإصدار ضميمة قبل انعقاد الدورة الحادية والثمانين بعد المائة للمجلس التنفيذي.

سادساً - التقدم المحرز في تنفيذ توصيات لجنة الاستعراض الشامل بشأن خطة تنفيذ برنامج اليونسكو في مجال العلوم (متابعة تنفيذ القرار ٣٤م/٥٥)

٥٣- يقدم هذا التقرير وفقاً للقرار ٣٤م/٥٥ الذي دعا المدير العام إلى تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته الدورة الحادية والثمانين بعد المائة عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج وتوصيات الاستعراض الشامل للبرنامجين الرئيسيين الثاني والثالث.

٥٤- وقد نفذ قطاع العلوم الطبيعية (البرنامج الرئيسي الثاني) وقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية (البرنامج الرئيسي الثالث)، بدرجات متفاوتة، جميع التوصيات الثماني التي أصدرتها لجنة الاستعراض والتي وافق عليها المدير العام. ويعد تنفيذ التوصيات عملية ينبغي الاضطلاع بها طوال فترات العامين الثلاث لفترة الاستراتيجية المتوسطة الأجل (٢٠٠٨-٢٠١٣). وقد وردت التدابير التي يتعين اتخاذها خلال فترة العامين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في ذيل الوثيقة ٣٤م/١٣ واعتبرت أساساً لمواصلة تنفيذ التوصيات في فترتي العامين التاليتين (٢٠١٠-٢٠١١ و٢٠١٢-٢٠١٣).

٥٥- وقد ترأس نائب المدير العام فريق العمل الخاص الداخلي أنشأه المدير العام لمراقبة تنفيذ توصيات لجنة الاستعراض، وضم الفريق مساعدي المدير العام للقطاعات المعنية فضلاً عن ممثلين عن المرافق المركزية المعنية.

٥٦- وبدأ التنفيذ بإعداد خطط العمل لفترة العامين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقد روعيت التوصيات المنبثقة عن الاستعراض خلال عملية وضع الإطار المفاهيمي للأنشطة البرنامجية بحيث أصبحت هذه التدابير جزءاً لا يتجزأ من طابع هذه الأنشطة، بدلاً من أن تكون إضافات لم يخطط لها. وكان من بين السمات الأساسية لهذه العملية أن القطاعين شاركا في تخطيط الأنشطة المشتركة بين القطاعات في مجالات من قبيل أخلاقيات العلوم وتغير المناخ وإدارة موارد المياه العذبة والدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلاوة على ذلك، أوليت درجة أعلى من الأولوية للمشورة المقدمة إلى الدول الأعضاء في مجال السياسة العلمية استجابة لتوصيات لجنة الاستعراض. وفي الواقع، فإن الميزانية المقترحة للسياسة العلمية في المشروع الرئيسي الثاني

قد تم تعزيزها بدرجة كبيرة في مشروع الوثيقة ٣٥م/٥. ويؤكد على هذا النشاط أيضاً في إطار البرنامج المشترك بين القطاعات المتعلق بتعزيز النظم البحثية الوطنية والذي يترأسه مساعد المدير العام للعلوم الاجتماعية والإنسانية. وبالمثل، أوليت أولوية لتدريس العلوم في جميع المجالات من خلال البرنامج المشترك بين القطاعات المتعلق بتدريس العلوم، والذي يترأسه مساعد المدير العام للعلوم الطبيعية، في حين يجري تضمين البرنامج نهوجاً علمية جديدة وأحدث البحوث في مجالات من قبيل البيوتكنولوجيا والتكنولوجيا النانومترية. ويجري تعزيز التنسيق فيما بين البرامج العلمية الدولية والحكومية الدولية. ويجري تشجيع اللجان الوطنية لليونسكو التي تفتقر إلى قدرات في مجال العلوم على الاستعانة بخبرات أعضاء اللجنة الوطنية المعنية بالبرامج العلمية الدولية والدولية الحكومية ولا سيما في سياق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ونهج "توحيد الأداء". كما يجري تعزيز برامج التوعية والشراكات وتوسيع نطاقها في حين استهلت عدة مبادرات عالمية جديدة منها، على سبيل المثال، السنة الدولية لعلم الفلك، التي بدأت مؤخراً بتنظيم سلسلة من المناسبات العلمية الرفيعة المستوى في مقر اليونسكو. والأهم من ذلك كله أن الأنشطة التي يعتزم الاضطلاع بها يجري فحصها وتقييمها بمزيد من الدقة قبل الموافقة على تنفيذها.

٥٧- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، دعا نائب المدير العام إلى عقد اجتماع لنحو ٢٠ من الشركاء في برامج العلوم، مثل رؤساء البرامج العلمية الدولية والدولية الحكومية والشركاء الرئيسيين من المنظمات غير الحكومية، لإطلاعهم على التدابير التي اتخذها القطاعان لتنفيذ توصيات لجنة الاستعراض. وبعد إجراء استعراض متأن لعمليات التنفيذ المنجزة والجارية والمعتزمة، اعتمدت مجموعة من الشركاء هذه المبادرات بوصفها تشكل امتثالاً صحيحاً لتوصيات لجنة الاستعراض.

٥٨- وبناء على طلب نائب المدير العام، اجتمع ممثلو القطاعين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ لاستطلاع جدوى تقاسم الخدمات المشتركة مثل خدمات الاتصالات والمنشورات، وذلك بغية زيادة الكفاءة وتنسيق تنفيذ البرنامج في الدول الأعضاء. وتقرر استخدام كل الوفورات التي تحققت من تقاسم هذه الخدمات لتعزيز البرنامج. وبغية الاضطلاع بدراسة موضوعية لجدوى هذه العملية، وجه قطاعا العلوم دعوة لمرفق الإشراف الداخلي لتقييم خدمات الدعم المقدمة إلى القطاعين لتحديد الفوائد المحتملة أو غير ذلك من الفوائد التي ستتحقق من دمج تلك الخدمات. ويقوم مرفق الإشراف الداخلي حالياً بوضع اختصاصات لهذه الممارسة ويتوقع إنجاز الدراسة بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

سابعاً – تنفيذ القرار ٣٤م/٦٠ والقرار ١٨٠م ت/٤٣ بشأن برنامج شامل لتقديم دعم خاص لكوت ديفوار في مرحلة ما بعد النزاع في مجالات اختصاص اليونسكو

(متابعة تنفيذ القرار ٣٤م/٦٠ والقرار ١٨٠م ت/٤٣)

٥٩- قدمت اليونسكو الأنشطة التي يعُتزم تنفيذها في إطار المرحلة الأولى (قبل الانتخابات)، والتي تهدف إلى الإسهام في إحلال جو يسوده السلام تمهيداً لانتخابات ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ولكن لم يكن في الإمكان إجراء الانتخابات في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ كما كان مقرراً في البداية. وما زالت هذه الانتخابات مؤجلة في الوقت الحاضر إلى نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٩.

٦٠- وواصلت اليونسكو عملية تنفيذ الأنشطة والمبادرات التي شرعت من قبل في تنفيذها. وسيجري تنفيذ الأنشطة الخاصة بالمرحلة الأولى المذكورة كما كان مقرراً عن طريق بعض التسويات، وستتمكن المنظمة من الاستفادة من تمديد المرحلة السابقة للانتخابات من أجل تعزيز عملية التوعية والمساهمة في **توطيد التماسك الاجتماعي** وتعزيز عملية السلام، وهذا هو الهدف الأساسي لتلك الأنشطة. وقد أعرب المدير العام بالفعل عن رغبته في أن تقوم المنظمة خلال المرحلة السابقة للانتخابات بالتركيز على مشروع كبير مشترك بين القطاعات للتوعية بأهمية **السلام وحقوق الإنسان والبيئة والتسامح والمواطنة والتنمية المستدامة**، وذلك نظراً للقيود المفروضة على الدورة البرنامجية لليونسكو.

٦١- وتم تعزيز التعاون مع كوت ديفوار، ولا سيما عن طريق أنشطة كل من المكتب الجامع في أكرا والمكتب الإقليمي للتربية في افريقيا، وكذلك عن طريق تعيين الموظف المسؤول عن البرنامج في مكتب أبيدجان، مما أتاح تعزيز حضور المنظمة داخل فريق الأمم المتحدة القطري.

٦٢- وأتاحت أنشطة ترويجية نفذتها إدارة افريقيا على مستوى المقر التوصل إلى تعبئة أموال خارجة عن الميزانية لصالح كوت ديفوار. وجرى فضلاً عن ذلك إعداد العديد من ملفات المشروعات استناداً إلى الأولويات التي حُددت أثناء زيارة بعثة اليونسكو الرفيعة المستوى إلى كوت ديفوار (الوثيقة ١٨٠م ت/٤٣) وإدراج هذه المشروعات في البرنامج الإضافي ريثما يتم توفير التمويل اللازم لتنفيذها.

في مجال التربية

٦٣- ساعدت المنظمة **الإدارة المستقلة لمحو الأمية** على توسيع نطاق مشروع محو أمية الفتيات وإلحاقهن بالمدارس في ٢٠ منطقة جديدة، وعلى تدريب الموظفين العاملين في مجال محو الأمية في المنطقة المسماة "منطقة الثمانية عشر جبلاً – Région des 18 Montagnes". وقد نُفذت الأنشطة التالية في المحافظات الفرعية زوان وهونيين ومان ودانان ولوغوال: (١) أنشطة للتوعية والترويج والتشخيص التشاركي مخصصة للموظفين الإداريين والزعماء التقليديين والزعماء الدينيين وقيادات الجمعيات النسائية في المحافظات الفرعية المعنية؛ (٢) تدريب منفذي الأنشطة على تقنيات محو الأمية؛ (٣) محو أمية ٦٠٠ امرأة وتدريبهن على التعلّم والقراءة والكتابة والحساب والإدارة المبسطة، وتقنيات الإنتاج الزراعي والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالصحة الإنجابية ولا سيما فيما يتعلق بمرض الناسور؛ (٤) شراء مجموعات من الوسائل التعليمية وتوزيعها على المتعلمين، ودعم الجمعيات النسائية عن طريق الأنشطة المدرة للدخل، والتشجيع على رعاية عملية التحاق ١٨٠٠ فتاة صغيرة بالمدارس في بداية السنة الدراسية ٢٠٠٨–٢٠٠٩.

٦٤- ودعمت المنظمة **اللجنة الوطنية لكوت ديفوار لدى اليونسكو** للاحتفال باليوم العالمي للمعلمين وبأسبوع العمل العالمي من أجل التعليم للجميع. ودعمت المنظمة أيضاً **الإدارة المستقلة لمحو الأمية** للاحتفال باليوم الدولي لمحو الأمية في حي أبوبو بمدينة أبيدجان.

٦٥- وساعدت المنظمة **اللجنة الوطنية لكوت ديفوار لدى اليونسكو** في مجال تعزيز ثقافة السلام، وحقوق الإنسان، والتربية الوقائية من فيروس ومرض الإيدز، والمواطنة، والتعليم الجيد. ونُفذت في هذا الصدد الأنشطة التالية: (١) تنظيم حلقة عمل تمهيدية للوقوف على أفضل الممارسات التربوية في مجال فيروس ومرض الإيدز وثقافة السلام، (٢) تعزيز فعالية الوحدات التدريبية، (٣) إعداد إطار مرجعي للأخذ

بالممارسات التعليمية المناسبة، (٤) تعزيز قدرات الأطراف الفاعلة في مشروع "تأهيل وتوجيه المشرفين التربويين والمعلمين العاملين في المدارس الرائدة"، (٥) إيجاد وسائل للاتصال.

٦٦- وتدعم المنظمة **مديرية الامتحانات والمسابقات** التابعة لوزارة التربية الوطنية عن طريق مشروع تموله الحكومة اليابانية يهدف إلى حوسبة خدمات قسم الوثائق والشهادات في مديرية الامتحانات والمسابقات التابعة لوزارة التربية الوطنية. وستؤدي عملية الحوسبة هذه إلى إنتاج محفوظات رقمية للوثائق، وستتيح بالتالي الحفاظ على قدرة القسم المذكور على تلبية طلبات المنتفعين المتزايدة.

٦٧- وتدعم المنظمة **الاتحاد الوطني لأولياء أمور الطلاب في كوت ديفوار** من خلال المشروع المسمى "من أجل زيادة فعالية العمل الذي يضطلع به أولياء أمور الطلاب في كوت ديفوار والاعتراف به"، وهو مشروع يمول من موارد خارجة عن الميزانية تقدمها سلطنة عُمان. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز قدرات أعضاء الاتحاد الوطني لأولياء أمور الطلاب في كوت ديفوار من أجل تحسين مشاركتهم في إدارة مدارس كوت ديفوار التي تعيش أوضاعاً عسيرة منذ الأزمة العسكرية السياسية التي بدأت في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

٦٨- **وفي مجال الارتقاء بنوعية عمليات التعلّم** أجرى المكتب الإقليمي للتربية في افريقيا دراسة حالة عن كوت ديفوار تجمع بين جودة التعليم والحق في التعليم لجميع الدارسين. وتبين هذه الدراسة أن التباين بين اللغة الأم ولغة التدريس يمثل شكلاً من أشكال الاستبعاد في مجال التعليم.

٦٩- واستُهل البرنامج الخاص بالرؤية الموسعة **للتعليم الأساسي في افريقيا (برنامج التعليم الأساسي في افريقيا)** في أبيدجان خلال اجتماع عُقد في الفترة الممتدة من ١٦ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بالاشتراك مع مكتب التربية الدولي التابع لليونسكو ومع مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. ويُعد هذا النشاط استجابة لنداء كيغالي، وسيتيح المشاركة في إعادة تنشيط النظام التعليمي في كوت ديفوار بالاتفاق مع السلطات المعنية بالتعليم في كوت ديفوار وبالتعاون مع شركاء كوت ديفوار التقنيين والماليين الآخرين، كما سيتيح توفير ما يلزم من الدعم التقني والخبرة التقنية من أجل إجراء تحليل معمق للاحتياجات وتنفيذ برنامج مناسب لمواجهة التحديات التي يتم الوقوف عليها.

٧٠- وقامت كوت ديفوار، في مجال **التعليم العالي**، بالمشاركة في الاجتماعات التالية:

- حلقة العمل دون الإقليمية بشأن "الممارسات الجيدة في مجال تنمية الموارد البشرية الجيدة"، التي عُقدت في إطار برنامج مبادرة تدريب المعلمين في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى (من ١٤ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، سالي، السنغال).
- الاجتماع الدولي الثالث بشأن ضمان الجودة في التعليم العالي بافريقيا ، الذي عُقد في السنغال في الفترة الممتدة من ١٥ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، واشترك في تنظيمه كل من مكتب التربية الدولي التابع لليونسكو ومكتب اليونسكو في باماكو وفرع الشبكة العالمية للتجديد في مجال التعليم العالي بافريقيا، وذلك تحت عنوان "الأهداف الإنمائية للألفية وتحدي ضمان الجودة في التعليم العالي بافريقيا".

- المؤتمر الإقليمي للتعليم العالي بافريقيا، الذي عُقد في الفترة الممتدة من ١٠ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ تحضيراً للمؤتمر العالمي للتعليم العالي المزمع عقده في عام ٢٠٠٩.

٧١- وتساند المنظمة مشروع جامعة كوكودي – أبيدجان "**المعسكر الثاني لإعداد المدربين**" بشأن موضوع البيئة والمواطنة، الذي يتناول التربية البيئية من أجل المواطنة الفاعلة، ويهدف إلى إشراك الطلاب مباشرة في عملية إعادة تأهيل المرافق الجامعية بغرض جعلهم من المناصرين للإدارة الرشيدة للتراث المشترك. ويرمي هذا المشروع أيضاً إلى إضفاء الطابع المؤسسي على أسبوع للمواطنة والتنمية المستدامة.

٧٢- **وتواصل المنظمة دعمها للجهود الرامية إلى تشخيص علل قطاع التعليم في كوت ديفوار**. فقد التمست وزارة التربية الوطنية من وحدة "قطب داكار"، التابعة للمكتب الإقليمي للتربية في افريقيا، المساعدة على تحديث التقرير الحكومي الخاص بالنظام التعليمي لكوت ديفوار الذي أُعد في عام ٢٠٠٢. وما زال المكتب الإقليمي للتربية ممثلاً بوحدته المسماة "قطب داكار"، كما كان في فترة العامين السابقة، شريكاً للبنك الدولي في إجراء هذا التشخيص الجديد الذي سيتيح للمسؤولين عن التعليم الوقوف على القيود التي تعوق سير النظام التعليمي، وكذلك على الأولويات التي ينبغي لهذا النظام مواجهتها بعد الأزمة التي شهدتها كوت ديفوار خلال السنوات الماضية. ويهدف ذلك إلى تزويد هذا البلد بسياسة تعليمية جديدة شاملة لجميع المراحل التعليمية، وقادرة على أن تساعده في الحصول على تمويل خارجي، ولا سيما من الصندوق التحفيزي التابع لمبادرة المسار السريع، وكذلك على تزويد الشركاء الدوليين بإطار عام لكي تكون مساعداتهم اللاحقة منسجمة مع الاحتياجات والأهداف الوطنية لكوت ديفوار.

٧٣- وستُنجز النسخة الأولى من التقرير المذكور خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩. ومن المقرر أيضاً أن يقوم المكتب الإقليمي للتربية في افريقيا (وحدة "قطب داكار")، عقب انتهاء السلطات الوطنية في كوت ديفوار من تحديد الإطار العام للسياسة الجديدة، بمساعدة هذا البلد على إعداد نموذج محاكاة لتقدير تكاليف مختلف السيناريوهات المحتملة المتعلقة بهذه الأهداف، وكذلك على إعداد ملف ترشيحه للانتفاع بمبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع.

٧٤- **تحسين البيانات الإحصائية:** يعتبر معهد اليونسكو للإحصاء كوت ديفوار أحد البلدان ذات الأولوية في افريقيا. وانطلاقاً من هذا المنظور، واصل مكتب معهد اليونسكو للإحصاء في داكار تقديم دعمه التقني ونصائحه من أجل السعي إلى تحقيق تحسن كبير في نوعية البيانات الإحصائية المجموعة في كوت ديفوار، وذلك فيما يتعلق بجميع الأبعاد التي يجب أن تشكل الأسس النوعية لأي نظام إحصائي يعمل وفق المعايير الدولية. وشهد عام ٢٠٠٨ بالتالي استهلال الأعمال والأنشطة الملموسة التالية:

(أ) **الشراكة مع المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي** في أبيدجان، التي تُعد قطباً إقليمياً للخبرة استطاع على الرغم من الصعوبات التي شهدتها كوت ديفوار المحافظة على مستوى معترف به دولياً من الامتياز في مجال التدريب والبحث على حد سواء بفضل المستوى الرفيع لهيئته التدريسية. وقد قام معهد اليونسكو للإحصاء والمدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي في عام ٢٠٠٨ بالتوقيع على وثيقة إطارية للشراكة تهدف إلى تحديد محاور التعاون وطرائق وضعها موضع التطبيق في سبيل المنفعة المشتركة للطرفين واضطلاع كل منهما بالمهمة المسندة إليه.

(ب) **حلقة العمل الوطنية بشأن نوعية البيانات الإحصائية الخاصة بالتعليم العالي في كوت ديفوار، التي نظمها معهد اليونسكو للإحصاء والمدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (أبيدجان، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)** وشاركت فيها الأطراف الفاعلة في مجال التعليم العالي في كوت ديفوار من أجل إعداد مؤشرات إحصائية جديدة واعتمادها، ووضع استراتيجيات جديدة تمنح مزيداً من القدرة على التصدي لهذه التحديات.

(جـ) **قيام معهد اليونسكو للإحصاء بتنظيم حلقة العمل الإقليمية بشأن الإحصاءات الخاصة بالتعليم في البلدان الناطقة باللغة الفرنسية** (أبيدجان، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨). ولقد أتاحت حلقة العمل الإقليمية هذه، التي ضمت ٢٣ بلداً، إشراك المديرين العامين الثلاثة والعشرين للمعاهد الوطنية للإحصاء في أعمالها. ويتمحور الموضوع الرئيسي لحلقة العمل حول الإشكاليات المالية الخاصة بالتعليم. وتتمثل إحدى نتائج هذه الحلقة في تيسير قيام شراكات أفضل على الصعيد الوطني بين وزارات التربية والتعليم ومعاهد الإحصاء الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بالاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى الارتقاء بعلم الإحصاء.

٧٥- ويُعتزم تنفيذ عدة أنشطة في عام ٢٠٠٩، ومن بينها ما يلي: (١) **حلقة عمل وطنية بشأن نوعية البيانات الإحصائية الخاصة بالتعليم التقني والمهني في كوت ديفوار** تهدف إلى تحديد الإطار المفاهيمي للإحصاءات الخاصة بالتعليم التقني والتدريب المهني عن طريق عقد اجتماع للأطراف الوطنية الرئيسية الفاعلة في هذا المجال، (٢) استهلال **برنامج بناء القدرات في مجال التعليم للجميع لصالح كوت ديفوار**.

في مجال العلوم الطبيعية

٧٦- قام قطاع العلوم الطبيعية، في إطار تنفيذ مشروع الجامعة الافتراضية الوطنية، بإيفاد بعثة إلى كوت ديفوار في الفترة الممتدة من ١١ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ من أجل إجراء دراسة جدوى.

٧٧- وسيجري تنفيذ نشاط خاص بتغير المناخ وآثاره على الموارد المائية في كوت ديفوار. وقد ورد من لجنة كوت ديفوار الوطنية للبرنامج الهيدرولوجي الدولي اقتراح مفصل لتنفيذ هذا النشاط.

٧٨- وما زالت عملية تحديد طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود جارية في منظومة تانو المائية من أجل إدارة هذه المياه إدارة مستدامة تجري بالتنسيق بين كوت ديفوار وغانا. وتتولى اللجنة الوطنية للبرنامج الهيدرولوجي تنفيذ هذا النشاط.

٧٩- واستُهلت أنشطة لترويج العلوم الأساسية لدى الشباب لدعوتهم إلى اختيار الدراسات والمهن العلمية، مع التركيز بوجه خاص على الفتيات.

٨٠- **المشروعات الممولة من موارد خارجة عن الميزانية:** قام قطاع العلوم الطبيعية، في إطار البرنامج الإضافي واستناداً إلى الأولويات المحددة في مجال العلوم الطبيعية (**الوثيقة ١٨٠م ت/٤٣**)، بإعداد الوثائق الخاصة بعشرة مشروعات وأخذ هذه الوثائق بعين الاعتبار. ولم يجر حتى الآن تمويل أي مشروع من هذه المشروعات.

في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية

٨١- يجري حالياً تنفيذ بعض الأنشطة في إطار المشروع الإقليمي المشترك بين اليونسكو والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وبنك التنمية الافريقي، والمسمى "التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان والمواطنة والديمقراطية والتفاهم بين الثقافات والتكامل الإقليمي في البلدان التي تعيش أوضاع الأزمات وما بعد الأزمات: كوت ديفوار وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا وسييراليون وتوغو"، وذلك بالتعاون مع لجنة كوت ديفوار الوطنية لليونسكو. وتشارك وزارة التربية الوطنية لكوت ديفوار في هذا المشروع من خلال برنامجها المستند إلى نهج "التدريب حسب الكفاءة المطلوبة" الذي يتيح تحويل مفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية والسلام والمواطنة والتضامن الدولي إلى معايير اجتماعية وسلوك اجتماعي. وسيساهم هذا المشروع من خلال التربية والتعليم في تعزيز المبادرات الرامية إلى الترويج لثقافة السلام في الأوساط المدرسية في كوت ديفوار.

٨٢- وأُجريت في هذا الإطار **دراسة للأوضاع** من أجل الوقوف على ما أُنجز في مجال "التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان والمواطنة والديمقراطية والتفاهم بين الثقافات في برامج الإعداد الأولي والتدريب المستمر". وقد اعتُمدت هذه الدراسة خلال حلقة العمل التي عُقدت في أبيدجان في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٨٣- ويُعتزم تنفيذ أنشطة أخرى في هذا الإطار، ويمكننا أن نذكر منها ما يلي: (١) تنظيم حلقة تدارس لتبادل المعلومات وتشاطر الخبرات، (٢) تنظيم حلقات عمل لإعداد وسائل التعليم والتعلّم مثل المناهج الدراسية الخاصة بالمرحلة الابتدائية (المستوى المتوسط)، ووحدات تدريبية للمدربين، وكتب مدرسية، وأدلة لأساتذة دار المعلمين العليا (Ecole Normale Supérieure) وللمدربين العاملين في مراكز التعلّم والتدريب المهني.

٨٤- وستنتفع كوت ديفوار بالمشروع الإقليمي الجديد الرامي إلى **تعزيز التماسك الاجتماعي وتوفير الرعاية النفسية**، الذي يموله بنك التنمية الافريقي ويشمل منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. وسيتولى قطاع العلاقات الخارجية والتعاون والمكتب الإقليمي للتربية في افريقيا الشروع في الإجراءات اللازمة لدى الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا من أجل التوقيع على وثيقة جديدة لهذا المشروع الذي تبلغ تكلفته ١ ٣٠٠ ٧١٠ دولارات أمريكية فور اتفاق بنك التنمية الافريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا على إعادة صياغة مشروع دعم التنمية والسلام.

في مجال الثقافة

٨٥- **إعداد الاقتراح الخاص بإدراج مدينة "غراند بسّام" التاريخية (موقع ثقافي) في قائمة التراث العالمي**: واصل مركز التراث العالمي، في إطار الاقتراح الخاص بإدراج مدينة "غراند بسّام" التاريخية في قائمة التراث العالمي، تقديم مساعدته الرامية إلى تعزيز مكتسبات هذا الاقتراح، ولا سيما عن طريق إيفاد بعثتين تقنيتين في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وجرى تمويل هاتين البعثتين في إطار الاتفاقية

المبرمة بين فرنسا واليونسكو. وستدرس لجنة التراث العالمي هذا الاقتراح خلال دورتها الثالثة والثلاثين التي ستُعقد في إشبيلية باسبانيا في حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

٨٦- **التراث غير المادي:** اقترحت اليونسكو أن تقوم كوت ديفوار بتقديم طلبات دولية إلى اللجنة الدولية الحكومية لتمويلها من صندوق التراث الثقافي غير المادي الذي أُنشئ بموجب اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي.

٨٧- وقدمت كوت ديفوار حتى الآن طلباً واحداً للمساعدة التحضيرية من أجل إعداد ملف الترشيح الخاص بإدراج موقع "غبوفيه دافونكا – Gbofè d'Afounkaha" في قائمة الصون العاجل. وقد وافق مكتب اللجنة الدولية الحكومية على هذا الطلب الذي يُلتمس فيه بمبلغ قدره ٠٠٠ ٦ دولار.

٨٨- وقدمت كوت ديفوار طلباً للمساعدة التحضيرية من أجل إعداد "اقتراح لبرنامج أو مشروعات أو أنشطة يمكن اختيارها لأنها تجسد مبادئ الاتفاقية وأهدافها على أفضل وجه" من أجل صون موقع "غبوفيه دافونكا" وإبراز قيمته. وسحبت كوت ديفوار هذا الطلب بناءً على اقتراح أمانة الاتفاقية نظراً لعدم توافقه مع نوع المساعدة المقررة في هذا الصدد، وسيُستعاض عن هذا الطلب قريباً بطلب للحصول على مساعدة دولية.

في مجال الاتصال والمعلومات

٨٩- دعمت اليونسكو عملية تنظيم حلقة تدارس عُقدت في مدينة "غراند بسّام" في ٢٩ و٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ لبحث موضوع التغطية الإعلامية للانتخابات. وشهدت حلقة التدارس، التي استهلها المجلس الوطني للاتصال السمعي البصري بالتعاون مع اللجنة الانتخابية المستقلة، حضور ١٤٠ مشاركاً كان بينهم ممثلون للأحزاب السياسية والتكتلات والقوى السياسية الوطنية والسلطات المسؤولة عن وسائل الإعلام السمعية البصرية. وكان الهدف الرئيسي لحلقة العمل هذه يتمثل في إعداد دليل توافقي تسترشد به وسائل الإعلام السمعية البصرية في تغطيتها الإعلامية للانتخابات في كوت ديفوار.

٩٠- وتحظى لجنة كوت ديفوار الوطنية لليونسكو بالدعم في مجال الوصول إلى المعلومات والارتقاء بها من أجل تعزيز الإذاعات المحلية في فترة ما بعد النزاع، وتوعية الأطراف الفاعلة في قطاع الاتصال وفي المجتمع المدني بأهمية دور وسائل الإعلام خلال فترة الانتخابات.

٩١- وقام مكتب اليونسكو في أكرا، في إطار عملية دعم البرنامج الدولي لتنمية الاتصال، بتقديم الدعم لشراء معدات حاسوبية وآلات تصوير رقمية من أجل تجهيز وكالة متعددة الوسائط بالمعدات وتدريب العاملين فيها على إعداد التقارير المصورة.

٩٢- ويوجد فضلاً عن ذلك مشروع يرمي إلى تعزيز قدرات إذاعة بوتورو من أجل تحسين عمليات الاتصال الخاصة بمتنزه الكومويه الوطني، وقد أُدرج هذا المشروع في قائمة المشروعات التي ستُعرض على مكتب البرنامج الدولي لتنمية الاتصال في دورته الثالثة والخمسين (٢٣–٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩).

ثامناً – تقرير مرحلي بشأن أوضاع التلاميذ والطلاب العراقيين اللاجئين في الجمهورية العربية السورية (متابعة تنفيذ القرار ١٧٩م ت/٥ (ثالثاً))

٩٣– أنشأ مكتب اليونسكو في بيروت، بالتعاون مع إدارة تعليم الكبار بوزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، ١٠ مراكز تعليمية في الأحياء الفقيرة من دمشق وفي المناطق الريفية حول العاصمة. وتوفر هذه المراكز فرصاً للتعلّم المستمر/التعليم غير النظامي للدارسين الكبار من سوريا والعراق. وتشمل الدورات التدريبية المعتادة داخل هذه المراكز تعليم القراءة والكتابة، وتعليم المهارات الحاسوبية، والتثقيف الصحي والبيئي، والحياكة، والتدريب على إنشاء المشروعات التجارية، والأنشطة الخارجة عن المنهج الدراسي لأطفال المدارس. ويقوم بالإشراف على مراكز التعليم هذه مكتب اليونسكو في بيروت وإدارة تعليم الكبار في سوريا. ويتولى أعمال الإدارة اليومية فيها متطوعون من اللاجئين العراقيين، تزودهم اليونسكو بصفة مستمرة بالتدريب على إدارة المراكز ومجالات إنمائية معينة. وقدم مكتب اليونسكو في بيروت اقتراحاً إلى الصندوق الاستئماني الياباني بتمويل مشروع من خارج الميزانية يرمي إلى توسيع نطاق المراكز التعليمية لصالح اللاجئين العراقيين.

٩٤– كما تعاون مكتب اليونسكو في بيروت مع اليونيسيف ووزارة التربية في سوريا من أجل الارتقاء بالمهارات التربوية لقدامى المعلمين في المدارس السورية التي توجد فيها كثافة عالية من اللاجئين، مع التركيز على نهوج التعلّم الفعال.

٩٥– ويقوم مكتب اليونسكو في بيروت كذلك بتعبئة أموال خارجة عن الميزانية وقدم ثلاثة مقترحات إلى عملية النداء الموحدة لعام ٢٠٠٩ تركز على توفير التعلم من بُعد للاجئين العراقيين، والتعليم غير النظامي، وتحسين نوعية التعليم لكل من اللاجئين العراقيين والتلاميذ السوريين.

تاسعاً – المؤتمر الإقليمي بشأن "وسائل الإعلام والتعليم والثقافة في مجال حقوق الإنسان" (متابعة تنفيذ القرار ١٧٩م ت/٨ (ثانياً))

٩٦– عملاً بالقرار ١٧٩م ت/٨ (ثانياً)، نظم مكتب نائب رئيس الجمهورية ووزارة الخارجية في كولومبيا، بالتعاون مع اللجنة الوطنية الكولومبية للتعاون مع اليونسكو، في كارتاخينا دي إنديأس في الفترة من ٨ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، المؤتمر الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن مساهمة وسائل الإعلام والتعليم في تعزيز الثقافة في مجال حقوق الإنسان. وقدمت اليونسكو مساعدة مالية وشاركت بصورة نشطة في تنظيم هذا الاجتماع.

٩٧– وافتتح الاجتماع في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وهو اليوم الوطني لحقوق الإنسان في كولومبيا، بحضور رئيس البلد ونائب الرئيس وعدد من الوزراء، وذلك لأن الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان يشكل حدثاً مهماً بالنسبة للبلد والمنطقة في هذا المجال. وحصل المؤتمر على تغطية إعلامية واسعة النطاق في وسائل الإعلام المكتوبة والسمعية البصرية ويسرت وزارة خارجية كولومبيا بثه مباشرة

على شبكة الإنترنت. وبحث المؤتمر مساهمة وسائل الإعلام في التثقيف في مجال حقوق الإنسان وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المنطقة، وسعى إلى إعادة التأكيد على قيمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوصفه يمثل التزاماً مشتركاً بتحقيق الكرامة والعدالة للجميع في كل مكان وعلى الدوام.

٩٨- وقد ضم المؤتمر مشاركين من ٢٠ بلداً من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي* (ممثلون عن الهياكل الحكومية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والرابطات المهنية، ووسائط الإعلام الجماهيري، والمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية). وكانت الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، واليونسكو ممثلة في المؤتمر بمسؤولين رفيعي المستوى.

٩٩- وحضر أكثر من ٨٠٠ مشارك الجلسة الافتتاحية التي أدلى فيها مساعد المدير العام للعلوم الاجتماعية والإنسانية ببيان باسم اليونسكو. واختتم الجلسة الافتتاحية سعادة السيد ألفارو أوريبي فيليز، رئيس جمهورية كولومبيا، الذي أعرب في بيانه عن امتنانه لليونسكو لدعمها للمؤتمر. وأكد عمق التزام الحكومة الكولومبية بقيم حقوق الإنسان وذكر الجهود المبذولة من أجل دعم سيادة القانون وكفالة أمن البلد واستقراره.

١٠٠- وشمل المؤتمر خمسة مؤتمرات متخصصة وأربع موائد مستديرة تناولت الموضوعات التالية: وسائط الإعلام وحقوق الإنسان؛ ولمحة تاريخية والآفاق والتحديات الراهنة؛ وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان عن طريق التعليم؛ ومساهمة وسائط الإعلام في ثقافة حقوق الإنسان؛ والتعليم عن طريق الذاكرة الإلكترونية وحقوق الإنسان؛ وأفضل الممارسات في الاتصالات المتعلقة بحقوق الإنسان وحملات التوعية عن طريق وسائط الإعلام؛ وحملات التوعية عن طريق وسائط الإعلام من أجل المواطنة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

١٠١- وشدد السيد فرانسيسكو سانتوس، نائب رئيس جمهورية كولومبيا، على الدور الهام الذي تؤديه وسائط الإعلام في بناء الوعي المدني بشأن حقوق الإنسان وغرس احترام الحقوق الأساسية وقيم السلام والعدل. وقام السيد كييوتاكا أكاساكا، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للاتصالات والإعلام، بتعريف المشاركين بالمؤتمر المشترك بين إدارة شؤون الإعلام والمنظمات غير الحكومية المعقود في مقر اليونسكو في الفترة ٣-٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وأكد أهمية دور وسائط الإعلام في مواجهة تحدي تحوير الثقافة لقيم ومبادئ حقوق الإنسان. وحدد مساعد المدير العام للعلوم الاجتماعية والإنسانية الإنجازات التي تحققت في مجال حقوق الإنسان منذ اعتماد الإعلان العالمي والتحديات الأساسية التي واجهها. وأكد على استمرار الفقر وما يتصل به من تمييز. وشددت بيانات كثيرة على دور اليونسكو في تعزيز حقوق الإنسان. وأولي اهتمام خاص للتعليم عن طريق الذاكرة الإلكترونية باعتبار أن ذلك وسيلة لمنع وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان.

١٠٢- وركزت الموائد المستديرة على تحليل الأوضاع في بلدان محددة وأفضل الممارسات في استخدام وسائط الإعلام والتعليم في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في بلدان المنطقة. وحشدت هذه الموائد المستديرة عدداً يتراوح بين ٣٠٠ و٥٠٠ مشارك. ونظم العديد من اللقاءات الجانبية في أيام ٨ و٩ و١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ للمشاركين وعامة الجمهور.

---

* الأرجنتين، وأوروغواي، والبرازيل، وبربادوس، وبليز، وبنما، وبوليفيا، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وفنزويلا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس.

١٠٣- وفي البيان الختامي، أعرب السيد هايمي برموديز ميريزالدي، وزير خارجية كولومبيا، عن ارتياحه لما حققه المؤتمر ووجه شكراً خاصاً إلى اليونسكو لما قدمته من مساعدة كبيرة.

١٠٤- وبفضل الدعم السياسي الذي قدمه البلد المنظم، والمشاركة الرفيعة المستوى، والتغطية الإعلامية الواسعة النطاق، شكل المؤتمر مساهمة كبيرة في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وساعد على تسليط المزيد من الضوء على اليونسكو في المنطقة.

عاشراً – تنفيذ ومتابعة البرامج المشتركة بين القطاعات (متابعة تنفيذ القرار ١٧٩م ت/١٦ (أولاً)[٢])

١٠٥- اتخذ المجلس التنفيذي في دورته التاسعة والسبعين بعد المائة القرار ١٦ المتعلق بتقرير المدير العام عن إنشاء وإدارة البرامج المشتركة بين القطاعات. وبموجب هذا القرار، طلب المجلس من المدير العام أن يقدم إليه في دورته الحادية والثمانين بعد المائة تقريراً مرحلياً بشأن تنفيذ ومتابعة البرامج المشتركة بين القطاعات يتضمن جملة أمور، من بينها تحديد دور مختلف الأطراف الفاعلة والعلاقات فيما بينها تحديداً دقيقاً.

١٠٦- وتعد البرامج المشتركة بين القطاعات وسيلة لتحسين نوعية تصميم وتنفيذ البرنامج واتساقهما وملاءمتهما. وهي مصممة لتمكين اليونسكو من الاستجابة بطريقة مشتركة بين التخصصات لبعض التحديات المعاصرة المعقدة التي تدخل في نطاق مجالات اختصاص اليونسكو. وتشكل البرامج المشتركة بين القطاعات مدخلاً لتوحيد الأداء داخل اليونسكو من خلال العمل عبر قطاعات لتحديد الأهداف المشتركة، وتنفيذ الاستراتيجيات المتفق عليها بصورة مشتركة، وتحقيق النتائج الخاصة بكل برنامج.

١٠٧- ومن الناحية التنظيمية، يترأس كل برنامج مشترك بين القطاعات مساعد للمدير العام، باستثناء برنامج تقديم الدعم إلى البلدان في أوضاع ما بعد النزاع وما بعد الكوارث الذي يترأسه نائب المدير العام. ويترأس المساعد الأول للمدير العام لجنة توجيهية تضم جميع مساعدي المدير العام الآخرين للقطاعات المشاركة. واللجنة التوجيهية مصممة لكي تعمل كآلية إشراف تجتمع بصفة دورية لتقديم دعم وتوجيه استراتيجيين للبرامج. ويشمل ذلك الوقوف على فرص الإثراء المتبادل بين النهوج والخبرات، وتجنب التداخل، ورصد التقدم المحرز والإبلاغ عنه، فضلاً عن التغلب على جميع ما يصادف من صعوبات عملية.

١٠٨- والمساعد الأول للمدير العام يدعمه المسؤول عن إدارة البرنامج المشترك. ويتولى هذا المسؤول مهمة تنسيق جميع الإسهامات الجوهرية والمتطلبات التنفيذية المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ والإبلاغ، بما في ذلك عن طريق عقد اجتماعات بصفة منتظمة مع مراكز التنسيق التي تمثل القطاعات المشاركة، والمكاتب الميدانية، والمعاهد من الفئة ١. وتقوم هيئة مساعدي المدير العام بصفة دورية باستعراض التقدم الذي تحرزه

(٢) البرامج الـ ١٢ المشتركة بين القطاعات لفترة العامين هذه (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، كما هي مبينة في الوثيقة ٣٤م/٥ المعتمدة هي: تدريس العلوم، وفيروس/مرض الإيدز، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، والمساهمة في تنفيذ استراتيجية موريشيوس لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ودعم تحسين التعلّم بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز النظم الوطنية للبحوث، واللغات والتعدد اللغوي، والإسهام في الحوار بين الحضارات والثقافات وثقافة السلام، ودعم البلدان التي تشهد أوضاع ما بعد النزاع وما بعد الكوارث، والأولوية لافريقيا: تنسيق ورصد خطة العمل لصالح افريقيا، وأنشطة اليونسكو للتصدي لظاهرة تغير المناخ، الاستباق والاستشراف.

شتى البرامج. ويضطلع مكتب التخطيط الاستراتيجي بمسؤولية التنسيق العام بين البرامج، وتقديم التوجيهات حسب الاقتضاء بشأن تطويرها وتنفيذها.

١٠٩- وبالنسبة لكل برنامج، قدم كل قطاع مشارك مساهمة مالية تقديرية في الوثيقة ٣٤م/٥ المعتمدة. وأصدر المدير العام توجيهات بأن تعتبر هذه المبالغ حداً أدنى لا يمكن تخفيضه. وأن يجرى العمل أيضاً على زيادتها عن طريق تعبئة موارد خارجة عن الميزانية خلال فترة العامين.

١١٠- وقد دأبت اللجان التوجيهية للبرامج حتى الآن على تبيان أهدافها الرفيعة المستوى وصقل استراتيجياتها ونتائجها المنشودة لفترة العامين. كما قامت البرامج المشتركة بين القطاعات المعنية بالحوار بين الحضارات وثقافة السلام وأنشطة اليونسكو للتصدي لظاهرة تغير المناخ، بوضع خطط عمل محددة.

١١١- وقد دخلت جميع البرامج مرحلة التنفيذ. ويؤكد كل برنامج منها على ضرورة بناء القدرات وإسداء المشورة في مجال السياسات، كما يعالج الأولويتين العالميتين للمنظمة؛ أي افريقيا وتحقيق المساواة بين الجنسين. ويجري إعداد مقترحات مشتركة بين القطاعات لتعبئة موارد إضافية خارجة عن الميزانية لزيادة الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف البرامج. كما يجري تطوير الآليات التي تستهدف زيادة فعالية التعاون مع المكاتب الميدانية، ولا سيما فيما يتعلق كيف يمكن للبرامج أن تقدم مساعدات وإسهامات محددة لعمليات البرمجة القطرية المشتركة.

١١٢- وترد في الوثيقة ١٨١م ت/٤ – الجزء الأول تقييمات شاملة موجزة للتقدم المحرز في تنفيذ البرامج المشتركة بين القطاعات، وذلك في القسم الأخير من كل برنامج رئيسي. وتتاح في التقارير التفصيلية الموجودة على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: .(www.unesco.org/en/mlaunitassesment) معلومات محددة عن النتائج المحرزة.

١١٣- وأخيراً، أنشئ موقع شبكي (www.unesco.org/en/platforms) مخصص لتوفير معلومات عامة عن عمل البرامج المشتركة بين القطاعات، مع روابط تخص موقع كل منها على الشبكة.

حادي عشر – توسيع حدود الرصيف القاري الافريقي (متابعة تنفيذ القرار ١٧٩م ت/١٦ (ثانياً))

١١٤- دعا المجلس التنفيذي في دورته التاسعة والسبعين بعد المائة المدير التنفيذي إلى اتخاذ جميع التدابير الملائمة لتعزيز المساعدة التي تقدمها اليونسكو ولجنتها الدولية الحكومية لعلوم المحيطات إلى الدول الأعضاء الافريقية المعنية بغية تعجيل عملية دراسة وصياغة وتقديم طلباتها المتعلقة بتوسيع حدود رصيفها القاري. وأشار المجلس التنفيذي إلى أن اليونسكو ينبغي أن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشعبة الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار، وكذلك مع البرنامج المتعلق بالبيئة الساحلية والبحرية التابع للشراكة الجديدة لتنمية افريقيا.

١١٥- وبعد اتخاذ هذا القرار، اجتمعت الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في نيويورك (حزيران/يونيو ٢٠٠٨) واتخذت قراراً بالصيغة التالية بشأن الموعد النهائي الذي سيتم الوفاء به وهو ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩ "من خلال تزويد الأمين العام [للأمم المتحدة] بمعلومات أولية تبين الحدود الخارجية

للرصيف القاري الواقع على بعد مسافة تتجاوز ٢٠٠ ميل بحري وبوصف لحالة إعداد المعلومات التي ستقدم والتاريخ المزمع تقديمها فيه وفقا لمقتضيات المادة ٧٦ من الاتفاقية (...)".

١١٦- وتبين المعلومات الواردة في هذا التقرير بالتفصيل الإجراءات التي اتخذتها اليونسكو ولجنتها الحكومية الدولية لعلوم المحيطات بالتعاون الوثيق مع قاعدة بيانات الموارد العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة – أرندال، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، والشراكة الجديدة لتنمية افريقيا، سواء قبل أو بعد انعقاد اجتماع الدول الأطراف في حزيران/يونيو ٢٠٠٨.

١١٧- وقد دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيز النفاذ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بعد تصديق ٦٠ دولة من الدول الأعضاء الأطراف. ومن ثم اتفقت الأطراف الموقعة على اشتراطات الاتفاقية القاضية بأن تقدم الدول الأطراف معلومات علمية جيولوجية كاملة بشأن جروفها القارية إذا ما وسعت حدودها الخارجية بما يتجاوز ٢٠٠ ميل بحري من علامة ذروة المد. وحددت التواريخ التي تعين عليها فيها تقديم طلباتها بحسب تواريخ تصديقها على الاتفاقية.

١١٨- وإذ أدركت الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن بعض البلدان النامية قد لا تفي بالالتزامات المتعلقة بالتاريخ أو البيانات وبغية مساعدة البلدان الأشد حاجة، فإنها قامت بتمديد تاريخ تقديم الطلبات إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩ بموجب قرارها ١٢/٥٦. وطلبت الجمعية العامة، بقرارها ١٤١/٥٧، إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة (من خلال قاعدة بيانات الموارد العالمية)، واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، والمنظمة الهيدروغرافية الدولية، أن تستفيد من الآليات القائمة لإدارة البيانات لتلبية احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان النامية. ونقلت اليونسكو ولجنتها الدولية الحكومية لعلوم المحيطات هذه المقررات إلى مجلسي إدارتهما، وعرضتا مساعدتهما من أجل متابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٤١/٥٧.

١١٩- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، اشتركت اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات مع الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا، وقاعدة بيانات الموارد العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة البيئة – أرندال، في استضافة اجتماع تشاوري بشأن تعيين حدود الرصيف القاري الموسع في افريقيا، ورسم مخطط عمل للدول الأعضاء. وأكد المدير العام في خطابه أمام رؤساء الدول في قمة الاتحاد الافريقي الثامنة على أهمية المسألة وكرر العرض الذي قدمته اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو فيما يتعلق بتقديم المساعدة. وفي مناسبة هذه القمة، نظم الشركاء أيضاً معرضاً وقدموا معلومات مستفيضة إلى السلطات المعنية بشأن هذه المسائل.

١٢٠- وقد ساهم كل المذكورين أعلاه مساهمة ملموسة في زيادة الوعي بالقضية، غير أنه سرعان ما ظهر أن ثمة حاجة إلى تقديم المزيد من الإيضاحات حول مسؤوليات العناصر الفاعلة المختلفة. وعقدت اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، بدعم من شبكة أرندال، اجتماعاً إعلامياً في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ حول "مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار والحدود الخارجية للرصيف القاري". وتم إيضاح طبيعة الدعم الذي يمكن أن تقدمه الوكالات التابعة للأمم المتحدة، والمجالات التي لا يمكن أن تشارك فيها هذه الوكالات – كجمع البيانات الجديدة وتقديم الدعم المباشر لعملية التوثيق، لأن ذلك قد ينظر إليه باعتباره تعدياً على سيادة الدولة. ونظم اجتماع إعلامي آخر في حزيران/يونيو ٢٠٠٨ أثناء انعقاد دورة المجلس التنفيذي الحادية

والأربعين للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية. وتم أخيراً نشر كل المعلومات في عدد تموز/يوليو – أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ من مجلة *World of Science* بما فيها الخطوات الواجب اتباعها من جانب الدولة العضو فيما يتعلق بتقديم الطلب.

١٢١- وإذ رأت الدول الأطراف في مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار، في حزيران/يونيو ٢٠٠٨، أنه لا تزال توجد عقبات عديدة تحول دون الالتزام بموعد ١٣ أيار/مايو كموعد نهائي، فقد وافقت على قرار يقضي بتخفيف شروط الالتزام بالموعد النهائي على النحو التالي: "..تقديم معلومات تمهيدية تشير إلى الحدود الخارجية للجرف القاري بعد ٢٠٠ ميل بحري وبيان حالة الاستعداد والتاريخ المتوقع لتقديم الطلب...". وتم إبلاغ هذه الشروط المخففة إلى المجلس التنفيذي للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، وإلى الدول الأعضاء من خلال الخطابين الدوريين CL 2270 وCL 2279، وإلى أسرة اليونسكو (*World of Science*, Oct.- Dec. 2008 issue).

١٢٢- وكما يتضح مما تقدم، فإن مسألة الطابع السيادي القطري لعملية التقدم بمطالبة والحدود المفروضة على المساعدة التي يمكن لمنظمات الأمم المتحدة تقديمها، كانت موضع تأكيد في جميع المواضع. وحتى اليوم، قدمت اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ملخصات فردية لكبار الدبلوماسيين والسلطات الرئيسية في ٥ بلدان أفريقية، ونفذت شبكة أرندال تدريباً عملياً لنحو ١٤٠ من الخبراء الافريقيين، وسوف تنفذ برامج للتدريب النهائي في أرندال في أوائل ٢٠٠٩، كما قدمت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار محاضرات حول الجوانب القانونية لتقديم الطلبات.

١٢٣- نتيجة لذلك، أنشأ العديد من الدول الافريقية الأعضاء هياكل تنظيمية ووظيفية فعالة مسؤولة أمام سلطة وطنية أنيطت بها هذه المهمة والتزمت بتوفير الموارد، واستفادت من مرافق التدريب المقدمة من شبكة أرندال وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار. ويتعين إحاطة الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد بأن القرارات المتعلقة بعملية تقديم الطلبات هي من حقوق السيادة الوطنية للبلد. وليس بوسع اليونسكو/اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/شبكة أرندال تقديم المساعدة إلا في حدود إعداد الدراسات النظرية، وتقديم المشورة فيما يتعلق بالخدمات الاستشارية الخارجية، والخطابات التي يتعين كتابتها (باستخدام نماذج ثابتة). ولا يمكن لمنظمات الأمم المتحدة جمع بيانات جديدة أو إنشاء ملفات للتقدم بالطلبات.

ثاني عشر – المعهد الإقليمي للدراسات العليا في مجال الإدارة المتكاملة للغابات والأراضي المدارية وجهود اليونسكو الرامية إلى تدريب الأخصائيين الأفارقة في مجال إدارة الغابات والموارد الطبيعية في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى

(متابعة تنفيذ القرار ١٧٩م ت/١٦ (ثالثاً))

١٢٤- نظمت مائدة مستديرة للمانحين في مقر المعهد الإقليمي للدراسات العليا في مجال الإدارة المتكاملة للغابات والأراضي المدارية في ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٨ للنظر في كامل احتياجات التمويل اللازمة للمعهد ولإيجاد أوجه تآزر بين الجهود العامة والخاصة فيما يتعلق بحماية الغابات والموارد الطبيعية وإدارتها بصورة مستدامة. وشارك في رئاسة المائدة المستديرة ثلاثة وزراء (وزير اقتصاديات الحراجة لجمهورية الكونغو الذي يشغل أيضاً منصب الرئيس الحالي لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي/المركز الدولي للحساب

الإلكتروني، ووزراء البيئة، وحفظ الموارد الطبيعية، والغابات والمياه، والتعليم العالي في جمهورية الكونغو الديمقراطية) وحضره ممثلون عن الوكالات التابعة للحكومات المانحة، والمنظمات الحكومية الدولية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الافريقي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، والصندوق العالمي للطبيعة. وقدمت تعهدات بموارد بلغت قيمتها ٤,٩ ملايين يورو، وهي كما يلي:

المفوضية الأوروبية (من خلال تمثيلها في جمهورية الكونغو الديمقراطية) (الجماعة الأوروبية/جمهورية الكونغو الديمقراطية):

- ٤,٥ ملايين يورو خلال الفترة ٢٠٠٩–٢٠١٣ لمواصلة تشغيل المعهد الإقليمي للدراسات العليا في مجال الإدارة المتكاملة للغابات والأراضي المدارية من أجل أخصائيين أفارقة في مجال التنمية المتكاملة للأراضي والموارد في المناطق المدارية الرطبة؛

- ٢٠٠ ٠٠٠ يورو لتغطية مصاريف إدارة المعهد الإقليمي للدراسات العليا في مجال الإدارة المتكاملة للغابات والأراضي المدارية خلال الفترة الانتقالية (كانون الثاني/يناير – حزيران/يونيو ٢٠٠٩)، تؤخذ من التمويل المقدم حالياً من الاتحاد الأوروبي والحكومة البلجيكية من أجل الترتيبات الجديدة مع المفوضية الأوروبية/جمهورية الكونغو الديمقراطية لفترة ٢٠٠٩–٢٠١٣؛

حكومة بلجيكا:

- ١٠٠ ٠٠٠ يورو لاستكمال أنشطة مختارة خاصة بالمرحلة الحالية من الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي والحكومة البلجيكية إلى المعهد الإقليمي للدراسات العليا في مجال الإدارة المتكاملة للغابات والأراضي المدارية، ولإنهاء الارتباط بها بصورة تدريجية؛

مصرف التنمية الافريقي:

- ١٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي لتعزيز نظام المعلومات الجغرافية ومختبر الاستشعار عن بعد في المعهد الإقليمي للدراسات العليا في مجال الإدارة المتكاملة للغابات والأراضي المدارية.

١٢٥– وتجري حالياً عملية إصلاح أكاديمي ومؤسسي لكفالة استدامة المعهد الإقليمي للدراسات العليا في مجال الإدارة المتكاملة للغابات والأراضي المدارية وتحديث المناهج الدراسية (مثل إنشاء درجة أستاذ كرسي في تخصص تغير المناخ) في السياق العام لتطبيق نظام الإجازة – والماجستير – والدكتوراه في افريقيا. ويجري حالياً مراجعة الوضع القانوني للمعهد للتأكد من أنه يستطيع تأدية رسالته كما ينبغي، أي أن يصبح أول معهد للدراسات التدريبية العليا في مجال التنمية المستدامة للأراضي والموارد المدارية في افريقيا، وأن يوفر أساساً للتعاون مع المؤسسات الشريكة في المنطقتين المداريتين في الأمازون وآسيا في مجال استدامة أراضي الغابات.

١٢٦- كما اتخذت خطوات لتحسين ربط عمل المعهد بالأنشطة الأخرى التي تضطلع بها اليونسكو فيما يتصل بتدريب الأخصائيين الأفارقة على إدارة الغابات والموارد الطبيعية في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وسوف يسهم المعهد بصفته مركزاً من مراكز الامتياز القائمة على المعرفة في الأمانة المشتركة لبرنامجي الأولوية لافريقيا والتنمية المستدامة المشتركة بين القطاعات من خلال:

- برامجه العادية في مجال التدريب؛
- إنشاء كرسي جامعي جديد في مجال "التعليم في مجال التنوع البيولوجي من أجل التنمية المستدامة" في حوض الكونغو لدعم التعليم بشأن النهوج التقنية لإدارة النظم الإيكولوجية؛
- إصدار مجموعة مواد تعليمية في المجال البيئي تراعي قضايا الجنسين تتضمن أفضل الممارسات المتبعة في قياس الموارد ورصدها (مثل أصناف الحياة النباتية والحيوانية، والأخشاب، وعزل الكربون)؛
- إنشاء مرصد للتنمية المستدامة لغابات افريقيا الوسطى، كإسهام في مبادرة خطة العمل البيئي التابعة للشراكة الجيدة لتنمية افريقيا.

ثالث عشر – إسهام اليونسكو في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن حقوق الإنسان والتنوع الثقافي
(متابعة تنفيذ القرار ١٧٩م ت/٤٨)

١٢٧- صُمم بالتشاور مع قطاع المعلومات والاتصال وقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية مشروع لتعزيز حرية التعبير للفنانين والمبدعين كجزء من إسهام قطاع الثقافة في القرار ١٧٩م ت/٤٨ وفي الاحتفال بمرور ٦٠ عاماً على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وسيكون المشروع متسقاً مع أنشطة المنظمة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية عام ٢٠٠٥ لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي ولدعم الولاية الثقافية لليونسكو بشأن إدامة التنوع الثقافي من خلال أشكال التعبير والصناعات الخلاقة، وخاصة عن طريق دعم الفنانين والابتكار والإبداع. وفي هذا السياق، فإن الاعتراف بحقوق الفنانين والمبدعين من خلال متابعة العمل بالتوصية المتعلقة بأوضاع الفنان (١٩٨٠)، ستشكل أساساً مفيداً لتعزيز حراك الفنانين عبر الحدود. ومن جهة أخرى، فإن مواصلة التأمل في *إسهام الفنانين داخل مجتمعاتهم*، على أساس مبادئ حرية التعبير للمبدعين، ستؤخذ بعين الاعتبار، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز التماسك الاجتماعي وتوفير تعليم جيد للجميع في مجال الفنون. وستتخذ المرحلة الأولى من المشروع المقترح شكل اجتماع دولي تشاوري يضم خبراء مؤهلين تأهيلاً رفيعاً وشركاء من المنظمات غير الحكومية المتمرسة في مجال الفنون وأشكال التعبير الفني لتقييم حالة الفن الحديث فيما يتصل بقدرة المبدعين على الخلق والتعبير عن فنونهم عبر البلدان. ويتمثل الهدف الرئيسي في التعرف على العوائق ووضع توصيات عن وسائل تحسين أحوالهم استناداً إلى *التوصية بشأن أوضاع الفنان* وإنجازات مراصد اليونسكو للتنوع الثقافي. ومن المقرر أن يعقد الاجتماع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في اليونسكو بفضل مساهمات خارجة عن الميزانية. وقد نظمت في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ مشاورة أولية عن الحوار بين الثقافات من أجل السلام مع اللجنة المشتركة للبرامج التابعة للجنة الاتصال المنبثقة عن المنظمات غير الحكومية.

١٢٨- وطوال عام ٢٠٠٨، نظمت اليونسكو ودولها الأعضاء ومختلف شركاء المنظمة أنشطة للاحتفال بمرور ٦٠ عاماً على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وجميع الأنشطة معلنة على الإنترنت على العنوان التالي: www.unesco.org/shs/humanrights/udhr_60anniversary. وقد استهدفت هذه الأنشطة إعادة التأكيد على المبادئ الرئيسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وهي تحديداً أن جميع حقوق الإنسان كل لا يتجزأ وأنها مترابطة ومتماسكة ومتساوية في الأهمية وذات طابع عالمي. كما أكدوا أنه لئن كان من الواجب ألا تغيب عن الأذهان أهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، فإن من واجب الدول، أيا كانت نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، أن تعزز وتحمي جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

١٢٩- وجرى التأكيد على هذه المبادئ مجدداً خلال اجتماع مائدة مستديرة بعنوان "حقوق الإنسان والتنوع الثقافي" نظم في مقر اليونسكو في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بناء على اقتراح قدمته كوبا باسم مجموعة بلدان عدم الانحياز. وسعت المائدة المستديرة إلى تشجيع التفكير في مسؤوليات واختصاصات اليونسكو في مجال حقوق الإنسان والتنوع الثقافي. وقد ضم الاجتماع خبراء مرموقين من مختلف البلدان، وتناول عدداً من الموضوعات الهامة، منها ما يلي: الحوار والتعاون من أجل إثراء الطابع العالمي لحقوق الإنسان؛ وأوجه إسهام الحضارات في تعزيز مفهوم حقوق الإنسان وتطبيقه في سياق التنوع الثقافي؛ ودور وسائل الإعلام في إطاري حقوق الإنسان والتنوع الثقافي. وتلقت اليونسكو أيضاً معلومات تفيد بأن بلدان حركة عدم الانحياز قد نظمت عدة أنشطة أخرى في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولا سيما مؤتمراً إقليمياً عن "وسائل الإعلام والتعليم والثقافة في مجال حقوق الإنسان"، في كولومبيا، ومؤتمراً وطنياً عن الممارسات الثقافية الافريقية وحقوق الإنسان، في جنوب افريقيا، ومؤتمراً بشأن الحوار بين الأديان، في الفلبين.

١٣٠- وعلاوة على ذلك، أسهمت اليونسكو في عمل اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال المساعدة في تنظيم "يوم المناقشة العامة" عن الحق في المشاركة في الحياة الثقافية (أيار/مايو ٢٠٠٨). وعقد هذا الاجتماع في إطار إعداد اللجنة "التعليق العام" على هذا الموضوع. وستعقد المنظمة في أيار/مايو – حزيران/يونيو ٢٠٠٩ بالاشتراك مع اللجنة اجتماع خبراء للإسهام في صياغة تعليق عام على هذا الحق. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ناقش اجتماع للشبكة العربية لليونسكو وإيسيسكو المعنية بالبحوث والسياسات في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التحديات التي تواجه تنفيذ الحقوق الثقافية في بلدان الشبكة (تونس، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، ومصر، والمغرب، وموريتانيا). وقد أنشئت الشبكة في عام ٢٠٠٦ بمبادرة من اليونسكو وبالتعاون الوثيق مع إيسيسكو وهي تضم المؤسسات القطرية لحقوق الإنسان وكراسي اليونسكو الجامعية وممثلي الدوائر الأكاديمية والمجتمع المدني.

رابع عشر – إعداد مشروع إعلان مبادئ بشأن القطع الثقافية المنقولة من مواطنها من جراء الحرب العالمية الثانية (متابعة تنفيذ القرار ١٨٠م ت/١٢)

١٣١- بات البند الفرعي بشأن "إعداد مشروع إعلان مبادئ بشأن القطع الثقافية المنقولة من مواطنها من جراء الحرب العالمية الثانية" بنداً مستقلاً الآن (١٨١م ت/٥٣).

خامس عشر – التدابير المتخذة تنفيذاً لتوصيات المراجع الخارجي للحسابات فيما يتعلق بمكتب الاستشراف (متابعة تنفيذ القرارين ١٨٠م ت/٥٠ و٥١)

١٣٢– أوصى المجلس التنفيذي في القرارين ١٨٠م ت/٥٠ و٥١، المدير العام بأن "ينظر في جدوى إدماج مكتب الاستشراف في مكتب التخطيط الاستراتيجي، وأن يراعي ذلك في مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠١٠–٢٠١١ (٣٥م/٥)". وقد قبل المدير العام هذه التوصية وأصدر مذكرة زرقاء في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (DG/Note/08/43) عن إدماج مكتب الاستشراف وموارده البرنامجية في مكتب التخطيط الاستراتيجي، وسيراعي هذا الأمر على النحو الواجب في مشروع الوثيقة٣٥م/٥. ويتولى مساعد المدير العام لمكتب التخطيط الاستراتيجي ونائبه مسؤولية الإدارة اليومية للقسم ومسؤولية أنشطة البرنامج المشترك بين القطاعات بشأن الاستباق والاستشراف.

١٣٣– وسيقدم المدير العام في جلسة خاصة تقريراً عن الإجراء المتخذ فيما يتعلق بالموظفين والمديرين المعنيين عملاً بتقرير المراجع الخارجي للحسابات وبالحوار الذي أجراه المجلس التنفيذي بشأنه. وسيقوم المدير العام أيضاً بتقديم تقرير عن نتائج استعراض أجراه مرفق الإشراف الداخلي عن استخدام مكتب الاستشراف للموارد البشرية.

١٣٤– وعلاوة على ذلك، دعا المجلس التنفيذي المدير العام إلى أن يقدم إليه في دورته الحادية والثمانين بعد المائة تقريراً عن التدابير التي اتخذت لتنفيذ توصيات المراجع الخارجي للحسابات، مع مراعاة المناقشات التي دارت خلال الدورة الثمانين بعد المائة. وترد المعلومات المتصلة بذلك في الوثيقة ١٨١م ت/٣٤ عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات المراجع الخارجي للحسابات. كما ترد المعلومات ذات الصلة بشأن مكتب الاستشراف في الفقرات ٥٧–٦٠ من هذه الوثيقة. وتجدر الملاحظة أيضاً أن برنامج الاستباق والاستشراف المشترك بين القطاعات الذي تشترك فيه قطاعات البرنامج، قد أصبح أداة هامة لاستحداث مبادرات على نطاق المنظومة بشأن التوجهات على صعيد المنظمة والاهتمامات القطاعية.

سادس عشر – الحساب الخاص للصندوق الدولي لتعزيز اللغات والتعدد اللغوي وتأجيل النظر في النسخة المنقحة من النظام المالي للحساب (متابعة تنفيذ القرار ١٨٠م ت/٥٥)

١٣٥– دعا المجلس التنفيذي في دورته الثمانين بعد المائة المدير العام إلى أن يقدم إليه في دورته الحادية والثمانين بعد المائة، نسخة منقحة من النظام المالي للحساب الخاص للصندوق الدولي لتعزيز اللغات والتعدد اللغوي. كما دعا المدير العام على أن يوجه نداء إلى الدول الأعضاء والجهات المانحة من القطاع الخاص كي تقدم مساهمات إلى هذا الحساب الخاص وأن يوافيه في دورته الحادية والثمانين بعد المائة بتقرير في هذا الشأن.

١٣٦– وبعد أخذ الكثير من العوامل بعين الاعتبار، يرى المدير العام أن الوقت غير ملائم لتوجيه مثل هذا النداء نظراً للركود الاقتصادي العالمي الراهن وما يصاحبه من أزمة مالية تعم الجميع. وعلى ذلك يقترح المدير العام إرجاء توجيه النداء إلى تاريخ لاحق، عندما تكون الظروف أكثر ملاءمة للدعوة لتقديم تبرعات.

سابع عشر – اقتراحات ملموسة لتنفيذ برامج تتسم بطابع العمل الجامع للتخصصات والمشترك بين القطاعات بشأن أعمال رابندرانات طاغور وبابلو نيرودا وإيميه سيزير من أجل منظور عالمي يسوده الوئام (متابعة تنفيذ القرار ١٨٠م ت/٥٨)

١٣٧– إن عملية تنفيذ هذا البرنامج ينبغي أن تقوم على محورين هما تحديد المضامين والشراكات.

١٣٨– وينبغي فيما يتعلق بالمحور الأول، أي تحديد المضامين، السعي إلى إبراز أوجه التقارب المواضيعية بين أفراد هذه الكوكبة الفكرية، ومواطن انعدام الحوار بينهم، والعبر التي يمكن استخلاصها من تجاربهم في الوقت الحاضر، بما في ذلك ما يتعلق بدور اليونسكو في هذه العملية الدينامية الرامية على وجه الخصوص إلى إيجاد "منظور عالمي يسوده الوئام".

١٣٩– وبغية تحديد المضامين المواضيعية الرئيسية، يُعتزم تنظيم اجتماع لعدد محدود للغاية من المختصين في أعمال وفكر هذه الشخصيات الثلاث في اليونسكو في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للشعر. وسيمول هذا الاجتماع من أموال خارجة عن الميزانية.

١٤٠– وسيستهدف المحور الثاني تعبئة الشركاء من أجل تنظيم الحملة الإعلامية والدعوة إلى إطلاق المبادرات (الدول الأعضاء، واللجان الوطنية، والشبكات الوطنية العامة، والوكالات الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الحكومية، والمنظمات غير الحكومية)، وإشراك مكاتب اليونسكو الميدانية. وينبغي تسخير جميع وسائل الإعلام والاتصال المتاحة بما في ذلك المواقع الشبكية ذات الصلة والاتصالات مع الصحافة والاتصالات الفردية من أجل نشر المعلومات عن هؤلاء المؤلفين، على أوسع نطاق ممكن. ويمكن أن تفضي الدعوة إلى تقديم مشروعات في هذا الصدد إلى الوقوف على عمليات فريدة ينبغي اعتمادها أو الترويج لها وفقاً لما يتم تعبئته من أموال خارجة عن الميزانية.

١٤١– وستُقدم ضميمة لهذه الوثيقة إلى المجلس التنفيذي في دورته الحادية والثمانين بعد المائة، وستتضمن هذه الضميمة جدولاً زمنياً للتنفيذ يراعي توصيات المجلس في هذا الصدد ولا سيما دعوته إلى تنظيم احتفالين كبيرين أولهما في عام ٢٠١١ بذكرى مرور ١٥٠ عاماً على ميلاد طاغور، وثانيهما في عام ٢٠١٣ بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد سيزير. ويعتمد تنفيذ خطة العمل هذه على الموارد المتاحة من خارج الميزانية.

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي **181 EX/5 Add.**

الدورة الحادية والثمانون بعد المائة

١٨١م ت/٥ ضميمة

باريس، ٢٠٠٩/٤/١٠
الأصل: انجليزي

البند **٥** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام عن متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة

ضميمة

الملخص

هذه الوثيقة هي ضميمة للوثيقة ١٨١م ت/٥ (البند الفرعي التاسع عشر) ويقصد بها إعلام أعضاء المجلس التنفيذي بشأن التقدم المحرز في الجهود التي تبذلها اليونسكو في إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (القرار ١٧٧م ت/٩).

ولا تترتب على هذه الوثيقة أية آثار إدارية أو مالية.

كما أنها لا تتطلب اتخاذ أي قرار بشأنها.

تاسع عشر – التقدم المحرز في الجهود التي تبذلها اليونسكو في إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (متابعة القرار ١٧٧م ت/٩)

١ – يشكل التعليم من أجل التنمية المستدامة جانباً هاماً من عمل اليونسكو. وتتبوأ المنظمة مكانة مركزية في الجهود الدولية التي تُبذل في هذا المجال وذلك من خلال دورها كوكالة رائدة في تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. فقد اضطلعت اليونسكو، من خلال أداء هذا الدور ومن خلال البرنامج المشترك بين القطاعات بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، بتأمين التنسيق العام لجهود مختلف شركاء العقد، مثل الدول الأعضاء في المنظمة، ووكالات الأمم المتحدة، والقطاع العام، والأطراف المعنية بالتعليم، وغيرهم. كما أنها قدمت مساعدات محددة إلى الدول الأعضاء من أجل رسم سياسات خاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة تستند إلى ممارسات جيدة ثبتت صلاحيتها[١].

٢ – ولقد ركزت المنظمة جهودها خلال الأشهر الستة الماضية على الإعداد لمؤتمر استعراض منتصف العقد. وبما أن هذه الوثيقة قد أعدت قبل انعقاد هذا المؤتمر، الذي تستضيفه الحكومة الألمانية، في بون، في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، فسوف تقدم معلومات إضافية عن نتائجه إلى المجلس التنفيذي في دورته الحادية والثمانين بعد المائة في وثيقة إعلامية.

٣ – وخلال فترة الإعداد لمؤتمر بون، قدمت اليونسكو مساعدات تقنية لتيسير الاضطلاع بعدد من الأنشطة ذات الصلة جرت في كل من فرنسا والسويد وكينيا واليابان بغية تقييم مدى التقدم المحرز في تنفيذ العقد وجمع توصيات من تشكيلة من الأطراف المعنية من أجل رفد النقاشات في المؤتمر الدولي لاستعراض منتصف العقد. وفيما يلي بيان أبرز نتائج هذه الأنشطة:

مؤتمر بوردو: "العمل معاً بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة" (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)[٢]

٤ – نُظم هذا المؤتمر الدولي في إطار فترة رئاسة فرنسا للاتحاد الأوروبي، وأتاح منبراً للأطراف الفاعلة الفرنسية والأوروبية ومن حوض البحر المتوسط ومن البلدان الناطقة بالفرنسية، لمناقشة موضوعات مختلفة تتعلق بالتعليم والتدريب والإعلام والتوعية في مجال البيئة والتنمية المستدامة. وقد أبرزت المناقشات، بوجه أخص، القضايا التالية:

- أهمية الاعتراف بالمعلمين بوصفهم جزءاً من مجمل العناصر المتتابعة في العملية التعليمية التي تشتمل على أطراف معنية أخرى أيضاً؛
- ضرورة التنسيق الإقليمي لتنفيذ السياسات الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة والتي تعنى بمعالجة الاحتياجات الفعلية للناس. ويمكن التركيز على منطقة أوروبا وحوض البحر المتوسط كمنطقة أولى لتنفيذ مثل هذه السياسات فيها؛
- دور وسائل الإعلام في العمل على اتباع نهج مسؤول تجاه التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

(١) يرد المزيد من المعلومات عن هذا الموضوع في الوثيقة ١٨١م ت/٤، بما في ذلك في الصيغة المتاحة على الإنترنت.

(٢) http://www.decennie-france.fr/index.php?page=readActu&id_actu=58&lang=en

- ضرورة تنمية موارد تعليمية ملائمة لدعم التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يتعلق بالاستهلاك القائم على أساس الشعور بالمسؤولية، واعتماد أنماط حياة أقدر على الاستدامة.

حلقة عمل غوثنبرغ: "رؤى وتحضيرات بشأن إعداد إطار تفصيلي للتعليم من أجل التنمية المستدامة" (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)[٣]

٥ – تولت جامعة تشالمرز للتكنولوجيا وجامعة غوثنبرغ تنظيم حلقة العمل هذه بالتعاون مع وزارة التعليم والبحوث السويدية، واللجنة الوطنية السويدية لليونسكو، والمركز الدولي السويدي للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وقد بحث المشاركون كيفية تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة في جميع مستويات التعليم؛ وجرى التشديد على النقاط التالية:

- إن انتفاع الجميع بإمكانيات الانتفاع بالتعليم مدى الحياة هو أمر أساسي، وتشكل مرحلة الطفولة المبكرة نقطة البدء الطبيعية للتعليم من أجل التنمية المستدامة؛
- إن التعليم من أجل التنمية المستدامة هو وسيلة للعمل بنشاط على تشجيع المشاركة النقدية المستندة إلى معايير تحدد أشكالاً للوجود والعمل والعيش معاً تقوم على مراعاة الجنسين؛
- إن التعليم من أجل التنمية المستدامة هو نمط للتعلّم من أجل التغيير يستند إلى تصورات عديدة مترابطة فيما بينها في جميع الأوقات؛
- إن التعليم من أجل التنمية المستدامة هو وسيلة لتعزيز الصلات بين مستويات تعليمية ومواقع وتصورات مختلفة تعترف بالتكافل فيما بينها؛
- إن تطوير القدرات المهنية في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة يجب أن يشمل إعداد المعلمين وتوفير الإعداد المهني التعليمي للقادة التربويين والمربين العاملين في إطار المجتمعات المحلية؛
- ينبغي إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في المناهج الدراسية والوثائق التوجيهية ومواد التعلّم؛
- ينبغي أن يكون التعليم من أجل التنمية المستدامة عامل حفز لنشوء أنماط سلوكية جديدة في البيئات التعليمية؛
- ينبغي تشجيع البحوث والتقييم و"الاستقصاء من جانب الممارسين" بغية تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة وتوسيع نطاقه.

(٣) http://www.esd-world-conference-2009.org/en/whats-new/news-detail/item/esd-workshop-in-gothenborg-sweden.html

مؤتمر نيروبي: "البيئة، والتنمية، وتغير المناخ: هل تتجاوب الجامعات؟" (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)[٤]

٦ – تولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنظيم هذا المؤتمر الدولي الأول عن برنامج الشراكة بشأن إدخال قضايا البيئة والاستدامة في المناهج التعليمية للجامعات الافريقية، وذلك بالتعاون مع اليونسكو، والمركز والشبكة الإقليميين للبيئة في منطقة القرن الافريقي، ورابطة الجامعات الافريقية، وهيئة التعاون الإنمائي في افريقيا الجنوبية – البرنامج الإقليمي للتربية البيئية.

٧ – وقد أتاح هذا المؤتمر منتدى للحوار وتبادل وجهات النظر والعمل المشترك والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بالتحديات وأفضل الممارسات في تطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار مؤسسات التعليم العالي في افريقيا. وركز المؤتمر على التعامل مع المعارف المحلية والعلمية الافريقية مع مراعاة السياق الخاص بها وذلك كأسلوب لمواجهة التحديات الجديدة. كما ساند المؤتمر التجديدات التي تحدث في الجامعات الافريقية واعترف بها باعتبارها تجديدات تستجيب لأشد التحديات إلحاحاً ولأهم الفرص التي تواجهها المنطقة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وسعى المؤتمر، بالإضافة إلى ذلك، إلى الإسهام في إنعاش التعليم العالي في افريقيا عن طريق تعزيز الفرص لبناء القدرات في المجالات المرتبطة بالبيئة والاستدامة.

٨ – وصدرت توصيات من أجل الاسترشاد بها في إطار برنامج الشراكة بشأن إدخال قضايا البيئة والاستدامة في المناهج التعليمية للجامعات الافريقية، ومن جانب قادة وطلبة الجامعات ومن جانب قطاع التعليم العالي بوجه أعم. ونوقشت هذه التوصيات في سياق خمس مجموعات مواضيعية هي: المعارف، والتجديد، والتنمية، والتدريس والبحوث؛ والشراكات والربط الشبكي؛ والقيادة التربوية والمؤسسية في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، وقضايا السياسات؛ وتشجيع الطلبة على المشاركة وتعزيز قدراتهم في هذا الصدد، وأشارت هذه التوصيات على وجه الخصوص إلى ضرورة أن تتسم الاستراتيجيات الرامية إلى التقدم في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما يلي: إشراك المجتمعات المحلية، بما في ذلك المربين؛ وضع القيم والأخلاق والمعارف التقليدية في مقدمة العملية التربوية؛ الاهتمام بوجه خاص بالفئات الضعيفة؛ الاهتمام بالتعليم في سياق اعتبارات تغير المناخ؛ بناء قدرات المربين والمجتمع المدني في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة؛ فتح باب النقاش بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي التي ينبغي أن تصبح "خضراء" حريصة على البيئة؛ جمع الممارسات الجيدة، وإقامة الشبكات، وما إلى ذلك.

منتدى طوكيو: "الحوار بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة" (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)[٥]

٩ – استضافت وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا في اليابان هذا المنتدى الذي شارك في تنظيمه كل من جامعة الأمم المتحدة ومركز اليونسكو الثقافي في آسيا والمحيط الهادي. وكان هدف المنتدى هو استخدام التعلّم الجماعي كأساس لتحسين العمل في المستقبل؛ وتحديد مشروعات استراتيجية موجهة

(٤) http://www.unep.org/training/mesa_conf/index.asp

(٥) http://www.mext.go.jp/english/unesco/010/08101401.htm

نحو تحقيق النتائج في النصف الثاني من العقد؛ واستجلاء إمكانية تشكيل مجموعة عالمية تعنى بالتعليم من أجل التنمية المستدامة وتضم القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية؛ والنظر في إمكانية إسهام البحوث والتجديدات في تنفيذ العقد. وقد أوصى المشاركون في المنتدى الدول الأعضاء في اليونسكو بما يلي:

- دمج مبادئ وقيم وممارسات التنمية المستدامة، كعنصر هام في الاستراتيجيات الخاصة بجميع السياقات؛
- التعاون فيما بينها على تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك مثلاً، عن طريق تبادل الممارسات الجيدة والتجديدات في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة؛
- الاستفادة على أتم وجه من الشبكات القائمة والأطر الموسعة لأوساط المعنيين بالتعليم من أجل التنمية المستدامة وللشركاء في هذا المضمار، من قبيل شبكة المدارس المنتسبة؛ ومراكز اليونسكو للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني؛ والمراكز الإقليمية للخبرة بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، التابعة لجامعة الأمم المتحدة؛ والمشروعات الطليعية، وغير ذلك من المبادرات التي يمكن أن يسترشد بها جميع المعنيين في تطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة؛
- تعزيز وتدعيم الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة، وإقامة روابط أوثق مع مختلف الأطراف المعنية، ومؤسسات التعليم العالي، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام.

١٠- إضافة إلى ذلك، طلب المشاركون في المنتدى من المدير العام لليونسكو أن يتخذ تدابير من أجل ما يلي: مساعدة الدول الأعضاء في إعداد برامج للتعليم من أجل التنمية المستدامة تنسجم مع احتياجات هذه الدول؛ الربط بشكل أقوى بين التعليم للجميع والتعليم من أجل التنمية المستدامة؛ تشجيع أنشطة مشتركة بين القطاعات في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، مثل استخدام معازل المحيط الحيوي التابعة لبرنامج اليونسكو بشأن الإنسان والمحيط الحيوي، كمختبرات للتعلّم من أجل التنمية المستدامة؛ مساندة إعداد جداول أعمال وطنية للبحوث؛ حفز طاقات مؤسسات التعليم العالي من أجل القيام ببحوث تجديدية في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق إدماج نظم المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين ذات الصلة.

١١- وقد أدى كل مؤتمر من المؤتمرات الدولية المذكورة أعلاه دوراً قيماً في الإعداد لمؤتمر استعراض منتصف المدة المزمع عقده في بون. وبالتالي، فإن نتائج[٦] هذه المؤتمرات ستشكل مساهمات بارزة في مداولات مؤتمر بون الذي سيستعرض ما تم تنفيذه حتى الآن في إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وسيعد استراتيجيات للمرحلة المقبلة.

(٦) ترد ملخصات هذه النتائج في إطار معلومات أساسية على الموقع الإلكتروني لمؤتمر بون، وهو: http://www.esd-world-conference-2009.org/en/home.html

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي **181 EX/5 Add.2**

الدورة الحادية والثمانون بعد المائة

١٨١م ت/٥ ضميمة ٢

باريس، ٢٠٠٩/٤/١٦
الأصل: انجليزي

البند **٥** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام عن متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة

ضميمة ٢

الملخص

هذه الوثيقة ضميمة للوثيقة ١٨١م ت/٥ (البند الفرعي الثامن عشر). والغرض منها إحاطة المجلس التنفيذي علماً بالتقدم المحرز في الآونة الأخيرة فيما يتعلق باستعراض استراتيجية تطبيق اللامركزية (القرار ١٨٠م ت/٦ (ثانياً)).

لا تترتب على هذه الوثيقة أية آثار إدارية أو مالية.

ولا تتطلب هذه الوثيقة اتخاذ أي قرار.

ثامن عشر – تقرير مرحلي عن اللامركزية (متابعة تنفيذ القرار ١٨٠م ت/٦ (ثانياً))

١ – دعا المجلس التنفيذي في دورته الثمانين بعد المائة المدير العام إلى موافاته في دورته الحادية والثمانين بعد المائة "بتقرير نهائي عن نظام وبنية معدلين لتطبيق اللامركزية، بالاستناد إلى خطة العمل الشاملة بشأن تنفيذ القرار المتعلق باستعراض الثلاث سنوات الشامل لعام ٢٠٠٧" (١٨٠ م ت/٦، الجزء الثاني). وأبلغ المدير العام رئيس المجلس التنفيذي في رسالة مؤرخة في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩ بأنه كان يأمل أن يتمكن من إنهاء المهمة بحلول الدورة الحادية والثمانين بعد المائة، استناداً إلى التقدم المطرد لفريق العمل الخاص المعني باستعراض اللامركزية، إلا أن هناك حاجة إلى المزيد من الوقت كيما تتمكن الأمانة من استكمال خيارات مستدامة وواقعية من الناحية المالية لنظام معدل لتطبيق اللامركزية، نظراً لما يوجد من آثار معقدة متعددة الأبعاد تترتب على إصلاح الأمم المتحدة الجاري على الصعيد القطري والهيكل المتطور لعمل الأمم المتحدة الميداني.

٢ – وعلى هذا، فإن هذا التقرير المرحلي يهدف إلى إحاطة المجلس التنفيذي علماً بالنتائج البارزة التي خلص إليها فريق العمل الخاص المعني باستعراض اللامركزية في اجتماعه المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، الذي ركز أساساً على حسم مداولاته بشأن تأثير إصلاح الأمم المتحدة على عمليات البرمجة في المنظمة وعلى تحديد موقع لجان اليونسكو الوطنية والشركاء الوطنيين في النهج القطري الجديد، وكذلك على تحديد الخيارات الممكنة لتعديل بنية تطبيق اللامركزية في اليونسكو.

أثر إصلاح الأمم المتحدة على الصعيد القطري على عمليات البرمجة في المنظمة

٣ – كان فريق العمل الخاص المعني باستعراض اللامركزية قد أدرك منذ بداية عمله بأن قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ (استعراض ٢٠٠٧ الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية) أعطى زخماً جديداً وحاسماً لعملية إصلاح الأمم المتحدة، ثم أعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة التأكيد على أحكامه الرئيسية في قرارها ٢٣٢/٦٣ الذي اتخذته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وهكذا، فإن استعراض ٢٠٠٧ الشامل يشكل نقطة مرجعية رئيسية وإطاراً تسترشد به الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وخصوصاً على الصعيد القطري. ونتيجة لذلك، لا بد لنهج اللامركزية في اليونسكو من أن يدعم بصورة هادفة العمل على الصعيد القطري ومشاركة المنظمة النشطة في البرامج المشتركة إلى جانب الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. ويتعين على اليونسكو في هذا السياق أن تولي اهتمامها لمسألة تقبّل الحكومات لهذا النهج فضلاً عن قدرتها هي، كمنظمة، على التنفيذ. وعليها أيضاً أن تدرك أن إعلاني باريس وأكرا بشأن فعالية المعونة، والإعلانات المتزايدة المستوحاة منهما على نفس المبادئ، كلها أدت إلى تغير كبير في بيئة المعونة وفرضت استخدام الآليات والإجراءات الوطنية بصورة أكبر. ويطرح هذا الخروج الكبير عن الممارسات السابقة التحديات الكبرى التالية التي تواجهها عملية البرمجة في المنظمة:

(١) التوفيق بين البرمجة العالمية والأولويات القطرية من جهة، وبين الأولويات العالمية والبرمجة القطرية من جهة أخرى؛

(٢) إدخال المرونة والمساءلة في عملية البرمجة، بما في ذلك في مجال تخصيص الموارد المالية للمكاتب الميدانية استجابة للاحتياجات الناشئة؛

(٣) تركيز مساهمة اليونسكو في البرامج القطرية المشتركة بصورة متسقة بما يعبر عن التوافق الاستراتيجي بين كيانات اليونسكو (مفهوم "توحيد أداء اليونسكو") ويضمن التشاور المناسب مع اللجان الوطنية وغيرها من الشركاء على الصعيد القطري، لا سيما لجان برامج اليونسكو الحكومية الدولية ومعاهد الفئة ٢، وتحقيق أقصى ما يمكن من إمكانياتها؛

(٤) ضمان مراقبة مستمرة للجودة في الأنشطة والمشاريع المضطلع بها على الصعيد القطري، وتوفير المساندة الجيدة للمكاتب الميدانية في مختلف مراحل عمليات التخطيط والتنفيذ.

٤ – وهكذا، بينما سيواصل استخدام برنامج اليونسكو المعتمد كنقطة مرجعية أساسية لتدابير وأنشطة البرمجة على الصعيد القطري، فإن على اليونسكو أن تسترشد، إضافة لذلك، بالأولويات الوطنية. وينبغي للمنظمة عموماً أن تدعو إلى الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الاتفاقيات والأعراف والمعايير، مما يشكل أساساً في غاية المتانة للتدخل على الصعيد القطري، نظراً لأن الأهداف الإنمائية للألفية، مع أنها أكثر تركيزاً وقابلية للقياس، تمثل مجالات اهتمام محدودة. كما ينبغي لمشاركة اليونسكو على الصعيد القطري أن تحافظ على طبيعتها كوكالة متخصصة تقدم خبرة يُعترف بها في ميدان تخصصها، حيث يمثل إسداء المشورة الخاصة بالسياسات العامة وما يتصل بذلك من بناء للقدرات طرائق العمل الرئيسية لديها. كما يتعين على اليونسكو أن تحتفظ في جميع العمليات باختصاصها كمختبر للأفكار وأن تهدف إلى تنسيق عمل الأمم المتحدة أو الشركاء في المعونة في ميدان اختصاصها. وبينما ستعمل المنظمة على إدراج أكبر قدر ممكن من برنامجها في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فإن عليها كذلك أن تبقى قادرة على تنفيذ ولايتها استجابة لطلبات الدول الأعضاء. وينبغي الحفاظ على مزيج متماسك من مساهمات المنظمة في البرمجة القطرية المشتركة ومهمتها المحددة المتميزة من خلال أنشطتها المستقلة، وفق ما تتطلبه البلدان، وخصوصاً في المجالات التي لا يمكن لغيرها من وكالات الأمم المتحدة أن تقدم المشورة الخبيرة بخصوصها (مثل التراث الثقافي ووسائل الإعلام وغير ذلك).

٥ – على أن أنشطة اليونسكو لا يمكنها أن تقتصر كلياً على تلبية الطلبات على الصعيد القطري، نظراً لما لها من دور معياري ومن ولاية وأولويات عالمية (مثل افريقيا والمساواة بين الجنسين) ولكون مواردها محدودة. وعليها لذلك أن تأخذ بخيارات برنامجية استراتيجية وأن تحدد الأهداف لتدخلاتها القطرية، خصوصاً في سياق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغير ذلك من عمليات البرمجة القطرية المشتركة، ضماناً لجودة التخطيط في المدخلات وفي التنفيذ. ويستدعي هذا أيضاً توافق أفضل لجهود كيانات اليونسكو، بما في ذلك البرامج الحكومية الدولية ومعاهد الفئة ١، في إطار نهج مشترك حقاً بين القطاعات يرمي إلى "توحيد أداء اليونسكو". كما يستدعي ذلك وضع أدوات قوية لإدارة المعارف وتنمية القدرات التحليلية والقدرات الخاصة بالسياسات لتسترشد بها الأنشطة على الصعيد القطري وضمان الترابط الكافي بين عناصر الوثيقة م/٥ ومواءمة خطط العمل مع الأولويات الإنمائية القطرية. ويُعتبر أن التحليلات القطاعية المواضيعية (مثل استراتيجيات اليونسكو لدعم التعليم على المستوى الوطني) تخدم هذا الهدف ويتعين لذلك تعزيزها.

٦ – ومع تطور الوقائع على الأرض، لا يمكن لوثائق اليونسكو الخاصة بالبرمجة أن تغطي مجموعة الأولويات الاستراتيجية الوطنية بأكملها، وبخاصة بسبب طول عملية إعداد الوثيقة م/٥ التي تفقد جانباً من صلتها بالواقع عندما يحين وقت التنفيذ. ومن الواضح أن هناك على الأجل القصير حاجة إلى تعزيز المرونة في البرنامج، مع ما يقابله من مساءلة مناسبة. وينبغي توحيد عملية إعادة البرمجة في سياق فترة السنتين في جميع القطاعات وعلى فترات منتظمة باعتبار ذلك من الأدوات الإدارية الأساسية التي تحقق المزيد من الاستجابة، وخصوصاً في حالات ما بعد الأزمات (سواء بعد النزاعات أو الكوارث). وبينما تعتبر المرونة مطلوبة، فإن من الواضح أيضاً أنه يتعين ألا تُعتبر هذه المرونة بديلاً عن حسن البرمجة وإعادة البرمجة. كما يُنظر إلى وثائق اليونسكو للبرمجة القطرية باعتبارها أداة وآلية هامة للبرمجة، على المستوى الداخلي وعلى مستوى أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وهذه الوثائق، عندما يجري التفاوض بشأنها مع السلطات الحكومية، يمكن أن تُستخدم بصورة فعالة كانعكاس للأولويات القطرية، وأن تمكّن المكاتب

الميدانية من أن تكون على استعداد تام للمساهمة في وضع أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وينبغي لذلك إجراء استعراض للتجربة الرائدة لوثائق البرمجة القطرية التي جرت خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية، بهدف التعميم السريع لهذا النهج. إضافة لذلك، يرجح أن المناقشات الحالية في الجمعية العامة حول إمكانية مواءمة دورات التخطيط الاستراتيجي لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها مع دورة استعراض الثلاث سنوات الشامل للسياسات، وحول تغيير هذا الاستعراض الشامل للسياسات من دورة مدتها ثلاث سنوات إلى دورة مدتها أربع سنوات، ستؤثر على الدورات البرنامجية للوكالات المتخصصة، مما يتطلب رصد هذه المناقشات عن كثب.

٧ – ويتعين على المدى الطويل إعادة النظر في عملية البرمجة في اليونسكو لتمكينها من استيعاب الحقائق الجديدة الناشئة على الأرض وللربط بصورة وافية بين المستويين العالمي والقطري. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر بنهج الانطلاق من القاعدة عند إعداد وثائق م/٥ المعدلة في المستقبل، مما ينطوي على زيادة المشاورات الداخلية المنسقة على مستوى القطاعات وفيما بين القطاعات. ويمكن أن تستلهم بنية وثائق الـ م/٥ الممارسة الحالية المتبعة في منظمة العمل الدولية والتي تعرض مجالات العمل الرئيسية وفروع الميزانية التفصيلية على الصعيد الإقليمي. ونظراً لأن تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية هي التي تشكل قدرة اليونسكو على التنفيذ، على غرار عرض أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فإن الثغرة غير الممولة في أعمال المنظمة على الصعيد القطري يمكن هي أيضاً أن تُعرض كجزء أساسي من البرنامج والميزانية، إلى جانب تمويل البرنامج العادي. وأخيراً، يمكن أن يتمثل أحد خيارات المستقبل في عرض وثائق م/٥ في جزأين اثنين، يعكس الأول منهما الولاية المعيارية العالمية والعمل المتصل بها، بينما يركز الثاني على النهج القطري التنفيذي. وبينما سيشكل ذلك خروجاً كبيراً عن نهج البرمجة الحالي ويأتي معه بخطر التأثير سلباً على الارتباط بين الجانبين المعياري والتنفيذي وعلى التماسك البرنامجي العام، إلا أنه يعتقد بأنه لا ينبغي إهماله دون أن ينال ما يستحقه من الدراسة.

٨ – كما أن الأولويات الاستراتيجية الوطنية على الصعيد القطري تستدعي أيضاً المرونة في بنية اللامركزية نفسها، حيث يُنظر في أشكال الحضور القطري من المكاتب الكاملة إلى مجرد مكاتب محدودة أو فرعية للمشاريع تعمل في إطار أفرقة الأمم المتحدة القطرية، على أن تُستكمل باتفاقات مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى لاستضافة و/أو دعم عمل اليونسكو على الصعيد القطري، وأن تتوفر لها مساندة ورصد كافيان من مقر المنظمة. ولا بد من أن يتجلى ما لدى اليونسكو من ولاية وبرامج وشبكات إقليمية/دون إقليمية بصورة كافية في نهج اليونسكو لتطبيق اللامركزية، وذلك تمشياً مع إحدى الميزات النسبية الرئيسية للمنظمة على الصعيد الإقليمي. وينبغي للمشاركة على الصعيد القطري أن تسترشد على نحو أفضل بالبرامج والالتزامات الإقليمية (من ذلك مثلاً العقد الثاني للتعليم في افريقيا)، كما يتعين التشاور بصورة كافية مع الهيئات دون الإقليمية وتشجيع هذه الهيئات على الدخول في شراكات مع اليونسكو. إضافة لذلك، لا بد من ضمان المشاركة في المراقبة الإقليمية لجودة العمل على الصعيد القطري من خلال أفرقة مدراء الأمم المتحدة الإقليميين، وكذلك لا بد من الرصد الدقيق للفرص التي يتيحها الدور الذي ستؤديه في المستقبل آليات التنسيق الإقليمية التي ترأسها لجان الأمم المتحدة الإقليمية (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨) في مجالات برنامجية مثل التعليم والعلوم. غير أن هذا يجب ألا يتحول إلى وجود مفرط على الصعيد القطري.

تحديد مكانة اللجان الوطنية لليونسكو والشركاء الوطنيين في النهج المعتمد على المستوى القطري

٩ – تكمن مسألة تعبئة روافد وشبكات اليونسكو الفريدة على الصعيد القطري ضمن السياق الجديد للأمم المتحدة بعد الإصلاح في صلب مداولات فريق العمل الخاص المعني باستعراض اللامركزية منذ بداية نظره في التدابير الطويلة الأجل لتعزيز حضور المنظمة القطري، ثم عند العودة ثانية إلى النظر في استراتيجية تطبيق اللامركزية في المنظمة. وخلال ثلاثة من اجتماعاته الأربعة التي عقدها حتى الآن، كرس الفريق جلسات خاصة لمسألة تحديد مكانة اللجان الوطنية لليونسكو وأسرة اليونسكو الأوسع (أي مراكز ومعاهد الفئة ٢ وكراسي اليونسكو الجامعية وأنديتها ورابطاتها والمدارس والمكتبات المنتسبة واللجان الوطنية لليونسكو والبرامج الحكومية الدولية وسفراء المساعي الحميدة) وغير ذلك من الشركاء الوطنيين (مثل المنظمات غير الحكومية، بما فيها المكاتب الفرعية الوطنية التابعة للمنظمات غير الحكومية التي تعترف بها اليونسكو، والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث والمنظمات المهنية التي تعمل في مجالات اختصاص اليونسكو إضافة إلى القطاع الخاص والبرلمانيين)، في دعم أولويات المنظمة وبرامجها وتعزيز صورتها. وقد حضر هذه الاجتماعات جميعها رئيس فريق تنسيق اللجان الوطنية وممثلون عن اللجان الوطنية، بينما حضر ممثلو أسرة اليونسكو الأوسع أحد الاجتماعات. كما أسهمت في دراسة فريق العمل الخاص المعني باستعراض اللامركزية لهذه المسألة المناقشات التي تناولتها والتي جرت في سياق المشاورات الخمس الخاصة بإعداد الوثيقة ٣٥م/٥ وفي اجتماع اللجان الوطنية من بلدان "توحيد الأداء" الرائدة وبلدان تنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي شارك في تنظيمه المجلس الأوروبي للبحوث والبرنامج الدولي للعلوم الأساسية في هانوي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. إضافة لذلك، استفاد فريق العمل من مناقشات أجريت في سياق اجتماع للجان الوطنية من البلدان المتقدمة والبلدان الغنية بالموارد نظمه المجلس الأوروبي للبحوث قبيل الاجتماع الأخير لفريق العمل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

١٠– ويمكن للجان الوطنية، في إطار ديناميات الأمم المتحدة الجديدة على الصعيد القطري، أن تلعب دوراً حيوياً في إسداء المشورة لمكاتب اليونسكو الميدانية فيما يتعلق بالأولويات القطرية، وأن تعمل كمصدر للمعلومات، بالإضافة إلى تيسير المشاورات مع الوزارات التنفيذية وحشد الخبرات الوطنية للمساعدة على تشكيل مدخلات اليونسكو في عمليات الأمم المتحدة للبرمجة القطرية المشتركة. كما يمكن للجان الوطنية، باعتبارها هيئات وطنية مرتبطة بحكوماتها، أن تقوم بمهام الدعوة على صعيد الوزارات العاملة في ميادين اختصاص اليونسكو والوزارات العاملة على التنسيق (منها مثلاً وزارات التخطيط والاقتصاد والمالية)، فيما يتعلق بأعراف المنظمة ومعاييرها ومواقفها الأخلاقية وأولوياتها، وذلك ضمن الخطط الإنمائية الوطنية، فضلاً عن تسليم القيادة للمنظمة في برامج الأمم المتحدة القطرية المشتركة التي تهم اليونسكو. وتشتد أهمية هذا الدور في البلدان التي لا يوجد فيها لليونسكو حضور مقيم.

١١– ولا بد للجان الوطنية، للقيام بهذه الأدوار، من أن تكون على اطلاع تام على تعقد عمليات الأمم المتحدة القطرية المشتركة وطابعها التقني. ويعني ذلك أن المسؤولية تقع على عاتق مكاتب اليونسكو الميدانية في ضمان الاطلاع الكامل للجان الوطنية على تفاصيل الوضع وإبلاغها بما يستجد على نحو منتظم، وتشجيعها على تولي دور تكميلي يتفق مع مركزها الوطني ومسؤولياتها القطرية. ويتعين على هذه المكاتب أيضاً أن تُطلع أفرقة الأمم المتحدة القطرية على القيمة المضافة للجان الوطنية لليونسكو وعلى شبكاتها الدولية والوطنية وأعمالها في ميدان التوعية وما لديها من خبرة ودراية، وأن تدعو إلى مشاركة

اللجان الوطنية، إذا رأت فائدة من ذلك، في بعض اجتماعات أفرقة العمل المواضيعية التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري، وبما يتمشى مع مذكرة التفاهم حول الشراكة الاستراتيجية بين اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموقعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ويتعين إقامة شراكة جديدة معززة بين المكاتب الميدانية واللجان الوطنية على أساس روح التعاضد والحوار المفتوح والتشاور.

١٢- على أن الربط بين اللجان الوطنية وعمليات الأمم المتحدة للبرمجة القطرية المشتركة ينبغي أن يتم على أساس عملي مرن يتجنب نهج "قياس واحد يناسب الجميع". ولهذه المرونة أهميتها لأن اللجان الوطنية تتباين بتباين البلدان ولدى كل منها أوجه قوته ونقاط ضعفه. ولذا فإن مستوى مشاركتها وطبيعة هذه المشاركة يمكن أن يختلفا كثيراً وفقاً لعوامل منها وجود مكتب لليونسكو في البلاد والقدرة العامة للجان الوطنية وخبرتها ومواردها البشرية والمالية ومدى وصولها إلى الجهات الوطنية المعنية. وتتمثل إحدى العقبات الكبرى التي تعترض سبيل مشاركة كثير من اللجان الوطنية في ضعف قدراتها، وهي قدرات تحتاج إلى الكثير من التعزيز. فبالإضافة إلى ضرورة توافر عدد كاف من الموظفين المؤهلين، لكل حقل من حقول اختصاص المنظمة، وإلى آلية ملائمة تضمن استقرار أماناتها، فضلاً عن التوعية القطاعية والمركز المعترف به على المستوى الوطني، ينبغي أن يستمر تقديم الدعم الملائم للجان الوطنية. ومما له أهمية كبرى في هذا الصدد تعزيز الدعوة في أوساط حكومات الدول الأعضاء لتمكين اللجان الوطنية وتدريبها وبناء قدراتها. وينبغي السعي لاتباع نُـهج ابتكارية للتدريب ضمن برامج طويلة الأجل (وليس كمجموعة من الأنشطة الفردية) تركز على الاحتياجات الحقيقية للجان الوطنية مع برامج للتوجيه وللشراكات فيما بين اللجان الوطنية من المناطق المختلفة. وكخطوة أولى، ينبغي أن تعطى الأولوية لإجراء تقييم شامل وتحديد للقدرات والخبرات المتوفرة لدى اللجان الوطنية، وإعداد المواد التدريبية والأدلة العملية حول عمليات الأمم المتحدة القطرية المشتركة، وكذلك لتكييف "استعراض بنية اللجان الوطنية لليونسكو" و"المبادئ التوجيهية للتفاعل والتعاون بين مكاتب اليونسكو الميدانية واللجان الوطنية لليونسكو" بحيث تتفق مع سياق إصلاح الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

١٣- وهناك كذلك دور للجان الوطنية من البلدان المتقدمة والبلدان الغنية بالموارد تؤديه فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة على الصعيد القطري واستراتيجية اليونسكو العامة لتطبيق اللامركزية. وعلى هذه اللجان أن ترعى إقامة صلات أوثق مع وزارات بلدانها المعنية بالمساعدة الإنمائية الرسمية للدعوة إلى تمويل مشاريع اليونسكو. كما يمكنها أن تضع مبادرات وبرامج تدريبية تهدف إلى تعزيز قدرات اللجان الوطنية في البلدان النامية، وأن تحشد الأموال لهذه الغاية. وقد بدأ بعضها في القيام بذلك فعلاً.

١٤- أما بالنسبة لأسرة اليونسكو الأوسع والشركاء الآخرين على الصعيد الوطني، فإن هناك اعترافاً بأن هذه الكيانات تعتبر من الشركاء الأساسيين الذين يروجون لقيم اليونسكو وأعرافها ومعاييرها. وينبغي للمكاتب الميدانية أن تتشاور، عند وضع برامج الأمم المتحدة القطرية المشتركة، مع كراسي اليونسكو الجامعية ومع البرامج الحكومية الدولية التابعة للجان اليونسكو الوطنية وكذلك مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وأن تشركها في تنفيذ هذه البرامج، حسب ظروف كل منها ورهناً بما لديها من قدرات وخبرات متباينة. كما يمكن التماس مساهمة منها في مجال الدعوة وجمع التبرعات على المستوى المحلي. ومن الأمثلة على التعاون المثمر والممارسات الجيدة تعيين مركز اليونسكو في إقليم الباسك لمائة وعشرين من متطوعي الباسك الشباب في ٤٥ مكتباً ميدانياً من مكاتب اليونسكو خلال السنوات العشر

الماضية، وكذلك التعاون بين مكتب الاتصال بالمنظمات غير الحكومية لدى اليونسكو ومكتب اليونسكو في سانتياغو لإجراء تحليل لأثر الأزمة الاقتصادية على عملية برنامج التعليم للجميع في أمريكا اللاتينية. ويعتبر تحديد شركاء في المجتمع المدني على الصعيد الوطني ممن ينتمي لمنظمات غير حكومية لها علاقة رسمية باليونسكو، وكذلك توعية هؤلاء الشركاء فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة على الصعيد القطري، من الأعمال المتصفة بالأولوية والتي ترمي إلى تعزيز العلاقات بين مكاتب اليونسكو الميدانية واللجان الوطنية. على أنه لا يزال يتعين على كثير من هذه اللجان الوطنية أن تنمي قدرتها على التواصل مع المجتمع المدني.

الخيارات المحتملة لتعديل بنية اللامركزية في اليونسكو

١٥- استند فريق العمل الخاص المعني باستعراض اللامركزية في دراسته للخيارات الممكنة لتنقيح استراتيجية اليونسكو لتطبيق اللامركزية إلى أن حضور اليونسكو الميداني ينبغي أن يتكيف باستمرار مع الاحتياجات المتغيرة المتصفة بالأولوية لدى الدول الأعضاء ومع برنامج المنظمة، مع توفر البنى والسياسات الخاصة بالموارد البشرية وممارسات الأعمال التي تعطي المرونة وتحقق القدرة على الاستجابة. وتشمل البنية التي يمكنها أن تؤدي هذا الغرض على أفضل وجه، إلى جانب المكاتب الميدانية قواعد عصرية للتنفيذ مجهزة بالخبرات التقنية اللازمة لدعم العمليات القطرية، وكذلك الحضور القطري المحدد زمنياً على شكل مكاتب محدودة لليونسكو تُلحق بأفرقة الأمم المتحدة القطرية وذلك في مراحل التخطيط والبرمجة القطرية المشتركة بغية تنسيق مدخلات اليونسكو وروافد المشروعات من أجل تنفيذ مشاريع محددة تمول من موارد خارجة عن الميزانية، على أن تغطى تكاليف موظفيها وتشغيلها في إطار تكاليف المشروعات المباشرة المتصلة بها. وفيما يتعلق بالموارد البشرية، من الضروري جداً إيجاد آليات ابتكارية مرنة تسمح بالنشر السريع للموظفين عند الحاجة، وذلك لتمكين اليونسكو من الاستجابة السريعة والعمل العاجل على الصعيد القطري. كما أنه من الضروري جداً تحديد تسلسل المسؤوليات بين الهياكل الميدانية ومع المقر، ووجود أطر للمساءلة الشفافة وهياكل كافية للدعم في المقر، مرتبطة بالقطاعات البرنامجية والخدمات المركزية.

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الحادية والثمانون بعد المائة

181 EX/5 Add.3

١٨١م ت/٥ ضميمة ٣

باريس، ٢٠٠٩/٤/١٧
الأصل: انجليزي

البند **٥** من جدول الأعمال المؤقت المعدل

تقرير المدير العام عن متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة

اقتراحات ملموسة لتنفيذ برامج تتسم بطابع العمل الجامع للتخصصات والمشترك بين القطاعات بشأن أعمال رابندراناث طاغور وبابلو نيرودا وإيميه سيزير من أجل منظور عالمي يسوده الوئام

ضميمة ٣

الملخص

كما يرد في الوثيقة ١٨١م ت/٥ (العنوان الفرعي "سابع عشر")، يقدم النص التالي إلى المجلس التنفيذي مجموعة من الاقتراحات المحددة استناداً إلى إسهام طاغور ونيرودا وسيزير في بناء عالم يسوده الوئام.

الآثار المالية والإدارية: انظر الفقرتين ١٠ و١٢.

ليس من المقترح في هذا التقرير اتخاذ أي قرار.

سابع عشر – اقتراحات ملموسة لتنفيذ برامج تتسم بطابع العمل الجامع للتخصصات والمشترك بين القطاعات بشأن أعمال رابندراناث طاغور وبابلو نيرودا وإيميه سيزير من أجل منظور عالمي يسوده الوئام

(متابعة تنفيذ القرار ١٨٠م ت/٥٨)

١ – بالنظر إلى المكانة المركزية التي يحتلها كل من طاغور ونيرودا وسيزير في إطار تشكيلة واسعة النطاق من منظومات الفكر والعمل، يُقترح أن يتم إبراز جوانب التقارب بين هؤلاء المؤلفين الثلاثة (و"رفاقهم في الفكر")، على نحو يستثير الشروع في الفكر والعمل من أجل أن نتمكن من "إعادة التفكير في الكون"،

وإعادة إرساء أسس "للتضامن الفكري والمعنوي بين بني البشر" الذي يمثل الهدف الأعلى لليونسكو، وذلك في وقت تطرح فيه الأزمة الحادة على الصعيد الاقتصادي والمالي والإيكولوجي تساؤلات بشأن الأسس الفكرية لأنشطتنا.

٢ – وبالتالي، فإن هذا البرنامج – على النحو الذي يحدده القرار ١٨٠م ت/٥٨ – يرمي إلى تحقيق هدف مركزي يتمثل في توليد دينامية جديدة للفكر والعمل بشأن "منظور عالمي يسوده الوئام"، بالاستناد إلى التراث الذي خلّفه لنا هؤلاء المؤلفون الثلاثة.

٣ – ويقترح اتّباع الأسلوب التالي من أجل بلوغ هذا الهدف:

(أ) تحديد جوانب التقارب الموجودة بين هؤلاء المؤلفين الثلاثة والتي توفر مقاربات لفهم مشكلات العالم المعاصر وتساعد من ثم على إعادة صياغة بعض الأطر الفكرية البارزة؛

(ب) اقتراح هذه المحاور المواضيعية على شركاء يتولون استجلاءها بطرقهم الخاصة ويشرعون بالتالي في التفكير بشأنها ويدرجونها في الجدول الزمني لأنشطة كل منهم.

ألف – هدف البرنامج

٤ – نُظم في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ اجتماع غير رسمي عُقد بتمويل من موارد خارجة عن الميزانية، وضم، بالإضافة إلى الوفود الدائمة لبنين وشيلي والهند وفرنسا لدى اليونسكو، أخصائيين في أعمال طاغور ونيرودا وسيزير. وأتاح هذا الاجتماع اختبار بضع فرضيات بشأن الموضوعات الخاصة بجوانب التقارب بين هؤلاء المؤلفين الثلاثة، والإحاطة على نحو أفضل بمحاور العمل الممكنة.

٥ – وعليه، فإنه يُقترح القيام بما يلي:

– تحديد مدة البرنامج بالفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣: إذ سيتيح ذلك تكريس مدة الشهور الثمانية عشر المتبقية قبل حلول عام ٢٠١١، للاضطلاع بعمليات التحضير اللازمة (إعداد مواد إعلامية، تحديد الشركاء)، وإدراج عملية تنفيذ البرنامج بين التاريخين البارزين المذكورين في القرار، وهما ذكرى مرور مائة وخمسين عاماً على ميلاد طاغور (عام ٢٠١١) والذكرى المئوية لميلاد إيميه سيزير (عام ٢٠١٣).

– تركيز هذا البرنامج على السعي إلى تكوين منظور عالمي يتجاوز الخصوصيات. ومن المزمع أن يتم إبراز الكيفية التي توصل بها كل واحد من هؤلاء المؤلفين إلى التعبير عن العالمية من خلال التساؤل، كل حسب مجالات اهتمامه، بشأن العلاقة بين السيد والمسود، سواء في إطار الاستعمار، أو الفاشية، أو الامبريالية أو العنصرية. وطرحت فرضية مفادها أن أزمة الفكر الحالية ليست سوى آخر شكل من أشكال الأزمات الشبيهة التي شهدها العالم في القرنين التاسع عشر والعشرين. وأن الأزمة التي توصف بأزمة "العولمة"، هي صيغة جديدة لتوتر العلاقة بين السيد والمسود، وأن الربط بين كتّاب يجمع بينهم الانتماء إلى بلدان الجنوب وأنهم يتمسكون بهذا الانتماء ويوجهون خطابهم الإبداعي انطلاقاً من "الجنوب"، يمكن أن يكون اليوم مفيداً لفهم العالم الحديث، على الرغم من اختلاف الظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية التي

عاش فيها كل منهم. ولا شك في أن هذا التشارك في المنشأ (ككتاب يتحدثون انطلاقاً من واقع "الجنوب") يمثل مكمن التقارب العميق بين أعمال هؤلاء المؤلفين الثلاثة، ومكمن الاستعداد المشترك للتفكير في منظور عالمي يسوده الوئام، أو بعبارة أخرى، في منظور خال من علاقات التسيّد بأي شكل كان.

باء – مضامين مشتركة

٦ – يُقترح أن يتم تركيز البرنامج على خمسة موضوعات كبرى للتقارب تعمَّق المؤلفون الثلاثة في تناولها واستيضاح جوانبها وهي موضوعات غنية بالعبر للمرحلة الحالية، وتتمثل فيما يلي:

(١) **النهج التربوي**: فقد أولى المؤلفون الثلاثة في أعمالهم أولوية كبرى للتعليم والتجريب والتعلّم، باعتبارها عناصر تشكل أساس التزامهم الاجتماعي والسياسي؛

(٢) **الطبيعة**: إن رسالة طاغور ونيرودا وسيزير تؤكد جدوى ومنطقية السعي إلى إيجاد ميثاق جديد للتضامن بين الإنسان وبيئته، وذلك كميثاق يجب أن تستند إليه الأخلاقيات ومجمل المعارف الكلية عن الكون؛

(٣) **العلوم**: إن جوانب التقدم العلمي والتكنولوجي التي علّق عليها هؤلاء المؤلفون الثلاثة الكثير من الآمال، هي جوانب لا معنى لها إن لم تكن مادة للتشاطر ويثريها الحوار مع جميع الأشكال الأخرى للمعارف؛

(٤) **حقوق الإنسان والديمقراطية**: إن القاسم المشترك بين رسائل طاغور ونيرودا وسيزير فيما يتعلق بالمثل الأعلى للديمقراطية والمواطنة يتمثل في أنها تندرج في إطار نضال ضد الاستعمال والتمييز والاستبعاد، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي؛

(٥) **الفن، وخصوصاً الشعر**: إن الفنون تشكل وسائل قوية (إن لم تكن أقوى الوسائل) للتواصل بين الإنسان والطبيعة وبين الإنسان وأخيه الإنسان – وتيسر على وجه الخصوص التوفيق بين الجوانب التي أقام التاريخ بينها عسفاً حواجز فاصلة والتي بات يهددها اليوم الإفراط في التخصص.

و(قد؟) يجدر أن يضاف إلى هذه الموضوعات موضوع **الحب والمرأة** الذي يندرج في صميم أعمال نيرودا، علماً بأن المرأة تشكل لدى طاغور وسيزير أيضا رمزا للجدوى والتغيير.

٧ – ويقترح إعداد كراس على أساس هذه الموضوعات الخمسة (أو حتى الستة)، يعرض مقتطفات متجاورة من نصوص هؤلاء المؤلفين الثلاثة، تصورهم وكأنهم يتحادثون فيما بينهم، وذلك من أجل التشجيع على قيام حوارات وعمليات تفكير جديدة بشأن المرحلة الحالية. وسوف يوزع هذا الكراس على نطاق واسع، ولا سيما على المشاركين في عمليات المصالحة، بغية الحث على قيام نقاشات جديدة.

جيم – المنهج

٨ – على أساس هذه المجموعة من الموضوعات المشتركة، يمكن اختيار عدد من المحاور التنفيذية التي ترمي كلها إلى تعبئة شركاء اليونسكو الطبيعيين وجهات الاتصال في الدول الأعضاء، أي اللجان الوطنية والجامعات والمدارس المنتسبة ووسائل الإعلام، ومختلف الأطراف الفاعلة في الأوساط السياسية والثقافية، بل أيضا جهات الاتصال على الصعيد الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية (وعلى رأسها المنظمة الدولية للفرنكوفونية) والمنظمات الدولية غير الحكومية.

٩ – ومن بين هذه المحاور، سيولى اهتمام خاص للمسائل التالية:

(١) البعد السمعي– البصري لهذا المشروع، وذلك من خلال الحث على إنتاج أو نشر أفلام وثائقية أو قصص أو مواد عرض شديدة التنوع (مثل البرامج القصيرة التي تتراوح مدتها بين ٣ و٧ دقائق) مستوحاة من هؤلاء المؤلفين الثلاثة؛

(٢) السعي إلى استكشاف إمكانية ربط هذا المشروع بالأحداث الكبرى وجداول الأعمال الثقافية/العالمية (كالسنوات الأوروبية للثقافة، والمهرجانات، والمعارض الدولية، والأحداث الرياضية العالمية، وما إلى ذلك)، التي من شأنها أن تيسر نشر المشروع في جميع الأوساط؛

(٣) وضع برنامج لنشر المؤلفات الثلاثة وترجمتها، لا سيما من أجل تحقيق مزيد من التوازن النوعي (أي تحسين معرفة الجوانب المختلفة لكل من هؤلاء المؤلفين) والكمي (فثمة تقصير بالغ في ترجمة مؤلفات إيميه سيزير، على عكس ما صدر من ترجمات للمؤلفين الآخرين الحائزين على جائزة نوبل)؛

(٤) إبراز البعد الجامعي المشترك بين التخصصات للمشروع من خلال الحث على تعميق أوجه التقارب بين هؤلاء المؤلفين الثلاثة من أجل استيفاء إمكانيات "المصالحة" وتحقيق "المنظور العالمي" انطلاقاً من أوجه التوتر التي يتم تحديدها؛

(٥) الاضطلاع بأنشطة لتوعية المؤسسات الثقافية والفنانين والممثلين والمبدعين لكي يتمكنوا من الاستحواذ على المشروع بكل لغات الفن والمسرح (كالموسيقى والغناء والرقص والصور الفوتوغرافية وغيرها)، وذلك بهدف الوصول إلى أوسع جمهور ممكن، في الشمال والجنوب على حد سواء، ولا سيما إلى الشباب؛

(٦) تعبئة موارد خارجة عن الميزانية، بفضل شراكات مالية مع السلطات العامة والقطاع الخاص.

دال – الآثار المالية والإدارية

١٠– لضمان انطلاق المشروع على النحو الأمثل، من المهم تحديد أكبر عدد ممكن من الشركاء الذين من شأنهم أن يحملوا مضامين المشروع وأن يكونوا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بمثابة جهات اتصال قادرة على تجسيد برنامج الأنشطة بكل أبعاده المطلوبة (كالترجمات والمناقشات والبحوث والتعليم والتظاهرات الثقافية المختلفة والبرامج السمعية – البصرية، وما إلى ذلك). وستتولى اليونسكو مرحلة إعداد

البرنامج، واستراتيجية الاتصال، وتعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية من خلال توعية جميع المكاتب الميدانية واللجان الوطنية لليونسكو والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية المعنية.

١١- وينبغي تسخير جميع وسائل الإعلام والاتصال المتاحة لنشر المعلومات عن هؤلاء المؤلفين وعن أنشطة البرنامج: كالموقع الشبكي المخصص للبرنامج، والاتصالات مع الصحافة، والاتصالات الفردية، وما إلى ذلك. ويمكن أن تفضي الدعوة إلى تقديم مشروعات في هذا الصدد إلى الوقوف على عمليات فريدة ينبغي اعتمادها أو الترويج لها. ومن ناحية أخرى، ينبغي إقامة علاقات مميزة مع الجهات المانحة، في القطاعين العام والخاص، لجمع الأموال اللازمة للنجاح في تنفيذ الأنشطة. ويمكن إنشاء لجنة راعية، مؤلفة من شخصيات مرموقة، لكي تكون جهة داعمة تيسر تنفيذ المشروع وإشعاعه على الصعيد العالمي.

١٢- وعلى غرار ما يحدث عادة أثناء الاحتفال بالسنوات الدولية، سيمول القسم الأعظم من المشروع من موارد خارجة عن الميزانية. ولن يستلزم إعداد الأنشطة والاضطلاع بعمليتي الاتصال والتنسيق سوى الاستعانة بخدمات خبير استشاري واحد (مهني بدرجة م – ٥ يعمل بدوام نصفي). أما النفقات المتصلة بهذه الأعمال فمكن تغطيتها في إطار الميزانية المطلوبة في الوثيقة ٣٥م/٥، إن تمت الموافقة على هذه الميزانية.

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الحادية والثمانون بعد المائة

181 EX/5 Add.4

١٨١م ت/٥ ضميمة ٤

باريس، ٢٠٠٩/٤/٣٠
الأصل: انجليزي

البند **٥** من جدول الأعمال

تقرير المدير العام عن متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة

تقرير المدير العام عن تطبيق القرار ٣٤م/٤٧ والقرار ١٨٠م ت/٥ (ثانياً) بشأن منحدر باب المغاربة بمدينة القدس القديمة في الوثيقة ١٨١م ت/٥

ضميمة ٤

الملخص

هذه الوثيقة ضميمة للوثيقة ١٨١م ت/٥ (البند الفرعي الخامس) وهي تقترح مشروع قرار في هذا الصدد.

القرار المقترح في الفقرة ١.

١ – على ضوء المعلومات الواردة في الوثيقة ١٨١م ت/٥ (البند الفرعي الخامس)، قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد مشروع القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – **وقد درس** الوثيقتين ١٨٠م ت/٥ "ثانياً" و١٨١م ت/٥،

٢ – **وإذ يذكّر** بالقرار ١٧٦م ت/الجلسة العامة الاستثنائية، وبالقرارات ١٧٧م ت/٢٠ و ١٧٩م ت/٩ و ١٧٩م ت/٥٢،

٣ – **ويذكّر أيضاً** بالقرارين 18 .31 COM 7A، و18 .32 COM 7A، اللذين اعتمدتهما لجنة التراث العالمي في دورتيها الحادية والثلاثين (كرايستشيرش، ٢٠٠٧)، والثانية والثلاثين (مدينة كيبيك، ٢٠٠٨) على التوالي،

٤ – **ويذكّر كذلك** بالأحكام ذات الصلة بحماية التراث الثقافي، ومنها الأحكام المناسبة من اتفاقيات جنيف الأربع (١٩٤٩)، واتفاقية لاهاي بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح لعام ١٩٥٤، والاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام ١٩٧٢، وبإدراج مدينة القدس القديمة وأسوارها في قائمة التراث العالمي (١٩٨١) وفي قائمة التراث العالمي المعرض للخطر (١٩٨٢) بطلب من الأردن، وبالتوصيات والقرارات الصادرة عن اليونسكو،

٥ – **ويؤكد مجدداً** على الغرض من اللقاء المهني على المستوى التقني الذي جرى في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، واجتماع المتابعة الذي عقد في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨ والروح التي سادت فيهما،

٦ – **وإذ يحيط علماً** بتقرير الرصد المعزز السادس (شباط/فبراير ٢٠٠٩) الذي أعده مركز التراث العالمي،

٧ – **ويعرب عن أسفه** لتأجيل اجتماع الخبراء الخاص بالمتابعة والذي كان من المزمع عقده في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وفقاً لما ورد في القرار (32 COM 7A 18) الذي اعتمدته لجنة التراث العالمي في مدينة كيبيك وما أكده المجلس التنفيذي لليونسكو مجدداً في قراره ١٨٠م ت/٥ "ثانياً"، وذلك لأسباب عرقلت وصول الخبراء الأردنيين إلى موقع منحدر باب المغاربة،

٨ – **ويقر** بوجود قلق بالغ إزاء القرار الذي اتخذته لجنة التخطيط العمراني التابعة لمحافظة القدس بشأن تخطيط المدينة فيما يتعلق بمنحدر باب المغاربة،

٩ – **ويطلب**، على الرغم من القرار المشار إليه في الفقرة ٨، أن تضم عملية تصميم منحدر باب المغاربة جميع الأطراف المعنية، وذلك وفقاً لروح ومضمون القرارات السابقة للجنة التراث العالمي؛

١٠– **ويؤكد مجدداً** في هذا الصدد، أنه يتعين عدم اتخاذ أية تدابير، سواء من جانب واحد أو غير ذلك، من شأنها أن تنال من أصالة الموقع وسلامته، وذلك وفقاً لأحكام اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام ١٩٧٢، وعند الاقتضاء، للأحكام ذات الصلة بحماية التراث الثقافي الواردة في اتفاقية لاهاي بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح لعام ١٩٥٤؛

١١– **ويكرر** ما طلبته لجنة التراث العالمي في القرار الذي اعتمدته في دورتها الثانية والثلاثين، وهو أن تواصل السلطات الإسرائيلية التعاون الذي شرعت فيه مع جميع الأطراف المعنية، وبخاصة مع الخبراء الأردنيين وخبراء دائرة الأوقاف الإسلامية؛

١٢- **ويؤكد** على ضرورة التعاون من أجل الاتفاق على كيفية الوصول إلى موقع منحدر باب المغاربة، ويدعو المدير العام إلى تنظيم اجتماع للخبراء للمتابعة، في أقرب وقت ممكن، فور توصل الأطراف المعنية إلى اتفاق في هذا الصدد؛

١٣- **ويؤكد مجدداً** على أن عملية تصميم منحدر باب المغاربة، التي تتيح مراعاة التصاميم المقدمة في اللقاء المهني المذكور آنفاً، لا تزال عملية جارية، وأن مركز التراث العالمي يتابع عن كثب التطورات المرتبطة بهذه العملية من خلال آليته الخاصة بالرصد المعزز؛

١٤- **ويعرب عن شكره** للمدير العام على التدابير التي يتخذها لتيسير الحوار والمداولات المهنية بين جميع الأطراف المعنية؛

١٥- **ويدعو** المدير العام إلى موافاته بتقرير مرحلي في هذا الشأن إبان دورته الثانية والثمانين بعد المائة.